جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر (1989م-2012م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبة:

- سيليا بن زعزع

إشراف الأستاذة:

- نادية بونوة

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
- نادية بونوة	جامعة المسيلة	مشرفة ومقررة
-	جامعة المسيلة	رئيسا
-	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019م-2020 م

جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر (1989م-2012م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبة:

- سيليا بن زعزع

إشراف الأستاذة:

- نادية بونوة

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
- نادية بونوة	جامعة المسيلة	مشرفة ومقررة
-	جامعة المسيلة	رئيسا
-	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019م-2020 م

كلمة شكر وتقدير

إن خير فاتحة تفتح بها مذكرتنا هو الشكر لله باسط العلم وفاتح الخير الذي أعز العباد وأكرمهم بعلمه الوافر، فنشكره تعالى على نعمه التي تعد ولا تحصى.

واستنادا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

فإني أتقدم بفائق الاحترام والتقدير وخالص الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة "نادية بونوة" ذات النفس السخية والآراء السديدة، كما أعرب لها عن امتناني الكبير لقبولها الإشراف على هذا البحث ولتوجيهاتها القيمة ومتابعتها المستمرة لي في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا إثراء هذا لبحث بمناقشتهم وتوجيهاتهم القيمة.

ولا يفوتني أن أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين تلقينا العلم على أيديهم، وإلى كل من استفدنا من مجهوداتهم طيلة هذه السنوات.

كما لا أنسى أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، وإلى كل من ساهم بجهد أو نصيحة أو توجيه أو كلمة طيبة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهـــــداء

الحمد لله الذي أكرمني بهذا الإنجاز المتواضع الذي أهديه إلى:

التي ربتني وضحت من أجلي دون كلل أو ملل، إلى القلب الكبير الذي شملني بأسمى آيات الحب والحنان، إلى من بخلت على نفسها الراحة لأنعم بها وخضت بي طريق النجاح بدعائها أمي الغالية.

إلى الذي رعاني، ومن فيض الحب والعناية تسقاني، إلى الذي رباني وقادني لطريق العلم، وحثني عليه، إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من انتظروا لحضة تخرجي أخواي رجال البيت سامح وأمين وإلى أختي العزيزة خولة. وإلى كل عائلة بن زعزع.

إلى رمز الحنان جدتي الغالية التي ساعدتني كثيرا وأنارت دربي بدعواتها، أطال الله في عمرها وحفظها لنا.

إلى كل من عرفت معهم معنى الأخوة قبل الصداقة، واللاتي امتزجت أحلامي بأحلامهم: ميساء، رانيا، ليلى، وسارة.

إلى كل زملائي وزميلاتي طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة.

-إلى كل طالب علم-

المقدمـــــة

مقدمة:

تشمل التنمية جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية وأخلاقية، ولا يقتصر مفهوم التنمية على زيادة دخل الفرد أو التركيز على جانبه المادي (التنمية الاقتصادية) رغم أهميته، فهذا المفهوم وحده قد لا يضمن تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي، وبالوقت نفسه لا يضمن المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من الحرية في التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة وتكافئ الفرص وتوسيع الخيارات، ولاسيما في مجتمعات العالم الثالث، أو ما تعرف بالبلدان النامية. ولهذا فقد ظهرت الحاجة إلى توجيه البحث والدراسة حول موضوع التنمية السياسية باعتبارها ضرورة حتمية لمختلف الأنظمة السياسية.

تعتبر قضية التنمية السياسية من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في مجالات السياسة والاجتماع داخل بلدان العالم الثالث عامة والعالم العربي بصفة خاصة، وذلك أن الحديث عن التنمية بمعناه الواسع صار محور الخطابات التي يرفعها صناع القرار بمختلف مراكزهم داخل تلك الدول. كما يؤكد أساتذة العلوم السياسية على أهمية التنمية السياسية كأساس لتحقيق التكامل والاستقرار وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

وهناك العديد من الفواعل التي تساهم في تحقيق التنمية السياسية، رسمية وغير رسمية، لعل من أبرزها المجتمع المدني، حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني تحظى باهتمام بالغ من قبل الدارسين والباحثين في مجال العلوم السياسية، ونظرا لأهمية هذا الفاعل أصبح ينظر إليه كشريك ثالث إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فلم تعد اليوم كما هو معروف مسألة التنمية تقتصر فقط على الإسهامات التي تقوم بها الدولة فقط، وإنما تتطلب إضافة إلى ذلك الحضور الفعال والقوي لهذه التنظيمات باعتبارها همزة وصل تتوسط الدولة والمجتمع، فقد أصبح لمنظمات المجتمع المدني في مختلف النشاطات والوظائف العديدة التي تقوم بها مساهمة كبيرة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام في مختلف أنواعها، والتي تشكل التنمية السياسية أحد أهم ركائزها ومقوماتها.

وتعد الجزائر من أبرز الدول التي تسعى إلى تطوير قطاع المجتمع المدني حيث ظهر خطاب سياسي جديد يؤكد قيمة إسهام المجتمع المدني في عملية التنمية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد.
وكذا في تحقيق التنمية السياسية وذلك من خلال الدور البالغ الأهمية الذي تقوم به منظماته في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة، المشاركة السياسية الفاعلة والإيجابية، بالإضافة إلى بلوغ مستويات أعلى من الممارسة الديمقراطية داخل النظام السياسي.

1- أهمية الدراسة:

قد حظيت دراسات التنمية السياسية ومعالجة مشكلاتها وأزماتها اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين نظرا لأهمية موضوعاتها. بالإضافة إلى أن موضوع المجتمع المدني يعتبر من أهم المواضيع الذي كثر الحديث عنها خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك نظرا للدور المهم الذي يقوم به تنظيماته في كافة المجالات بصفة عامة وفي مجال التنمية السياسية بصفة خاصة، حيث تساهم بشكل كبير في تكريس الديمقراطية الحقة من خلال المشاركة الفعالة والإيجابية لمنظماته في الحياة السياسية، والتي تكون بدورها تعبيرا عن فعاليته في تحقيق التنمية السياسية.

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط وهي:

- توضيح العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالتنمية السياسية.
- دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافها التي تطمح لتحقيقها خاصة فيما تعلق بالتنمية السياسية.
- البحث في واقع التنمية السياسية في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تمثل معايير قياس أي تنمية سياسية في أي دولة.
- بيان الاختلالات والعراقيل التي تقف حائلا اتجاه تحقيق التنمية السياسية في الجزائر، وذلك بتناول أهمها، ومحاولة الوقوف عندها لإيجاد الحلول المناسبة لتخطيها وتذليلها.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في مجموعة من المبررات وهي:

أ- مبررات ذاتية:

- الرغبة في تناول موضوع المجتمع المدني بوجه عام ودوره في تحقيق التنمية السياسية بوجه خاص.
- ارتباط موضوع المجتمع المدني والتنمية السياسية بمجال تخصصي في العلوم السياسية (الإدارة المحلية).
- الانتماء إلى الدولة محل الدراسة، وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الإشكاليات التي تعاني منها والوقوف عندها ومحاولة الوصول إلى حلول لها.

ب- مبررات موضوعية:

- الأهمية البالغة التي تتلقاها هذه الدراسة لدى المختصين والباحثين في ميدان العلوم السياسية.
- إظهار الدور الحقيقي للمجتمع المدني، والذي من خلاله يتمكن أفراد المجتمع من التعبير عن توجهاتهم وآرائهم وأفكارهم.

- إن موضوع المجتمع المدني في الجزائر لا يزال أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الإيديولوجية الضيقة، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.
- محاولة إثراء مجال البحث في هذه الدراسة، وتزويد المكتبة بدراسات حول المجتمع المدني ودوره في تعزيز وتفعيل التنمية السياسية، وفي الجزائر بصفة خاصة.

4- إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما تم عرضه وتقديمه، تتبلور إشكالية موضوع البحث كالآتي:

كيف ساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989م إلى 2012م؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، من بينها:

- ما المقصود بالمجتمع المدني وبالتنمية السياسية؟
- ما مدى نجاح وفاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية؟
- ما هي آليات تفعيل أدوار المجتمع المدني ووظائفه، وما هي أهم المعوقات التي تحد من فاعليته؟

5- فرضيات الدراسة:

لقد تم الاستناد في هذه الدراسة إلى جملة من الفرضيات، هي كالآتي:

- كلما كان هناك مجتمع مدني قوي وفعال ومتبلور، كلما كانت هناك إمكانية كبيرة في تحقيق التنمية السياسية.
- نجاح المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية مرتبط بوجود مناخ ديمقراطي، وفي وجود علاقة تعاون وتكامل بين السلطة والمجتمع المدني.
- كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تشتمل على ثقافة مدنية ديمقراطية في حياتها الداخلية، وتتمتع في علاقتها بالدولة بالاستقلالية والشراكة، كلما كانت مساهمتها في تحقيق التنمية السياسية بدرجة أكبر والعكس صحيح.

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمانية.

أ- الحدود المكانية: تم اختيار الجزائر كحالة دراسية باعتبار أن الضرورة البحثية تفرض أولوية البحث في الشأن الجزائري، بغية إفادة البلد بالدراسات والبحوث العلمية، لما تمثله هذه الدراسة من أهمية في سبيل تنمية البلد وتقدمه.

ب- الحدود الزمانية: لقد تم اعتماد الفترة من 1989م إلى 2012م كإطار زماني لمعالجة موضوع الدراسة، وذلك لأن سنة 1989م هي سنة انطلاق الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر والتي مست عدة قطاعات من بينها قطاع المجتمع المدني. كما تم اعتماد سنة 2012م وذلك لحصر مجال الدراسة.

7- أدبيات الدراسة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية السياسية، ومن بين هذه الدراسات:

- **دراسة نادية بونوة:** (دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر 1989م-2009م)، الرسالة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة باتنة، خلال الموسم الجامعي 2009م-2010م. حيث عالجت من خلال دراستها قضية مشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في الجزائر، من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل استطاع المجتمع المدني في الجزائر أن يلعب دورا مؤثرا في توجهات صانعي السياسات العامة؟ وما هي طبيعة وحدود هذا الدور؟

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج لعل أبرزها أن:

- رغم تطور المجتمع المدني من حيث العدد، إلا أن الإطار القانوني والتشريعي لا يزال هشا من الناحية التنظيمية والتأطيرية.

- المجتمع المدني في الجزائر لا يزال مجتمعا رعائيا خدميا أكثر منه مجتمعا له دور بارز ومؤثر في السياسة العامة.

- **دراسة هشام عبد الكريم:** تحت عنوان (المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989م-1999م)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر3، خلال الموسم الدراسي 2005م-2006م. وقد طرح الباحث لمعالجة موضوع الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تطورت بنية المجتمع المدني الجزائري في ظل التحول الديمقراطي؟ وما هي أهم التنظيمات المشكلة لهذه البنية؟ وما مدى مساهمة هذه التنظيمات من خلال الوظائف والأدوار التي تؤديها في عملية التنمية السياسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1989م إلى 1999م؟.

وعليه فقد تطرق الباحث بالإضافة للإطار النظري والمفاهيمي إلى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر وآليات تفعيلها، بحيث حاول الباحث رصد وتحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة الماضية، وتقييم دوره في التنمية السياسية في إطار التحولات السياسية

الحاصلة في ظل التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلة المجتمع المدني وتنظيماته، وتحديد المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني وتنظيماته في القوانين والتشريعات الجزائرية وعلاقته بالسلطة. وقد توصل الباحث في دراسته هذه إلى جملة من النتائج نذكر أهمها:

– أن المجتمع المدني في الجزائر لم يتصف بالمرونة اللازمة ليتمكن من أداء دوره كفاعل في عملية التنمية والتغيير السياسي، إذ يتصف "بالجمود المؤسسي".

– علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة تتميز بهيمنة واضحة للسلطة على تحركات وأنشطة هذه المنظمات من خلال عدة نماذج من القيود القانونية والسياسية والإدارية.

– تأثر المجتمع المدني بضعف مقومات الديمقراطية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الجزائر، مما قلص من إمكانيته في التطور. وبالتالي عجزه في القدرة على المساهمة في تحقيق التنمية السياسية.

- **دراسة بومدين طاشمة:** (تخص مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988م–1992م)، رسالة ماجستير مقدمة على مستوى قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، خلال الموسم الدراسي 2000م–2001م.

تناول الباحث بالإضافة إلى الإطار النظري لمدلول التنمية السياسية، الجذور التاريخية للتجربة التنموية بالجزائر وكذا مسار التنمية السياسية (1989م–1992م). وفي الفصل الأخير تطرق للإستراتيجية الشاملة والمستديمة للتنمية السياسية، وقد توصل الباحث في ختام دراسته إلى نتيجة مفادها أن التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر لا تتحقق إلا بتهيئة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملائمة للمواطن، الذي يعد مصدر التنمية والتحديث وإيجاد المناخ الملائم للمشاركة في صنع القرار، مع الاهتمام بجانب الثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي الشوري.

8– الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

لدراسة هذا الموضوع والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة من عدمها وللإجابة كذلك على الإشكالية المطروحة، فإننا اعتمدنا على الاقترابات والمناهج التالية:

أ– الإطار النظري:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاقترابين التاليين:

- **الاقتراب القانوني:** تم الاعتماد على هذا الاقتراب من خلال العودة للنصوص القانونية والدستورية المؤسسة والمؤطرة لعمل تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وهذا بهدف معرفة المساحة المتاحة له، ومدى تطابق النصوص القانونية والدستورية مع الواقع العملي.

- **اقتراب المجتمع والدولة:** حيث تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع أحد المفاتيح الأساسية في تحديد قوة المجتمع المدني ومدى مساهمته في الفضاء العام.

وقد تمت الاستعانة بهذا الاقتراب من أجل محاولة دراسة وتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في بلادنا ومدى تأثير الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في التنمية السياسية.

ب- الإطار المنهجي:

- **المنهج التاريخي:** وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في رصد المراحل التاريخية لمفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية، والتطورات والتحولات التي لحقت بهما في سياق التجربة الغربية، كما تم الاعتماد عليه في تتبع الظاهرة الجمعوية في الجزائر ومحاولة تشخيص واقعها.
- **المنهج الوصفي:** وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد خصائص مفهوم المجتمع المدني وفي وصف وتحليل تأثير منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية، وكذا في تحويل مفهوم التنمية السياسية إلى مؤشرات (الديمقراطية، المشاركة السياسية، والتنشئة السياسية) ودراسة المجتمع المدني في تحقيقها.
- **منهج دراسة حالة:** تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال دراستنا لحالة الجزائر، وذلك للكشف عن حالة منظمات المجتمع المدني في الجزائر ومدى نشاطها وفعاليتها في مجال التنمية السياسية.

9- صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات عديدة أثناء إعدادنا لهذا البحث ولعل أبرزها:

- لقد كان لانعكاسات جائحة كورونا على الموسم الجامعي (2019م-2020م) آثار سلبية عديدة خاصة بالنسبة للطلبة المقبلين على التخرج، حيث تسبب هذا الوباء في العديد من العراقيل والصعوبات التي كانت لها آثار نفسية ومادية على الطلبة بصفة عامة. حيث وقفت بيننا وبين استكمالنا للأعمال المنسبة إليها على النحو الذي ابتغيناه.

- قلة المراجع خصوصا ما تعلق بموضوع المجتمع المدني الجزائري ودوره في تحقيق التنمية السياسية.

- غلق جميع المراكز البحثية والمكتبات وحتى الجامعات ومصادر الحصول على المعلومات، بسبب فيروس كوفيد 19 (Covid 19).

- ضعف وصعوبة التنسيق بين الطالب والمشرف (والتي تمثلت في غياب اللقاءات المباشرة، إلغاء حصص الإشراف...) وهذا ما زاد من تأزم الوضع، هذه الصعوبة التي فرضتها مجريات البيئة تماشيا مع ضرورة الالتزام بإجراءات الوقاية والسلامة الصحية للطالب والأستاذ.

10- هيكلة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة وتغطية الفرضيات، فقد تم الاعتماد على خطة تتكون من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

فالفصل الأول: يتضمن الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة أي للمجتمع المدني والتنمية السياسية، وتم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر أولا، ثم تعريف المجتمع المدني ثانيا، ثم تم التطرق إلى وظائف المجتمع المدني ثالثا، ومكوناته رابعا، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم التنمية السياسية من خلال تتبع التطور التاريخي للمفهوم ثم التعريفات المقدمة له والمفاهيم المشابهة لها. وفي عنصر آخر تم الحديث عن أهداف التنمية السياسية مرورا بمختلف المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية، وأخيرا علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية.

وفي الفصل الثاني: سنتناول من خلاله دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، اختص المبحث الأول بدور المجتمع المدني في التنشئة السياسية، الذي تم التطرق فيه إلى تعريف التنشئة السياسية وكذا قنواتها، ثم تناولنا مدى مساهمة المجتمع المدني في التنشئة السياسية. أما المبحث الثاني فقد عالج دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية، تم عرض تعريف المشاركة السياسية وأشكالها، وأخيرا مساهمة المجتمع المدني في المشاركة السياسية. وبالحديث عن المبحث الثالث فقد ركز على علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، من خلال عرضه لتعاريف الديمقراطية صورها ومبادئها، وكذا دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية.

أما بالحديث عن الفصل الثالث: فقد تم تخصيصه للحديث عن واقع مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر حالة الدراسة. وقد تم تقسيم وحدات الدراسة إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول واقع المجتمع المدني في الجزائر، تم رصد فيه التطور التاريخي للمفهوم ومكانته في الدساتير الجزائرية. أما المبحث الثاني فقد تناول واقع التنمية السياسية في الجزائر، من خلال التعريج على مؤشرات التنمية السياسية في الجزائر وكذا آليات تفعيلها ومدى مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر. ثم أنهينا الفصل الثالث بمبحث أخير تحدث عن معوقات مشاركة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر وآفاق تفعيلها، حيث تم التطرق فيه إلى معوقات المجتمع المدني الجزائري التي تقف حاجزا أمام بلوغ غايته المنشودة ألا وهي تحقيق التنمية السياسية، وأخيرا حاولنا البحث في مسألة تفعيل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني من خلال طرح مجموعة من الآفاق التي نرى أن في مجملها تعمل على تفعيل دوره في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

الفصل الأول

المضامين المختلفة لمفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية

تمهيد

يعد المجتمع المدني من العبارات والمصطلحات التي اكتسحت الخطاب السياسي في معظم دول العالم في السنوات الأخيرة، فانتقل من وضعية مفهوم فلسفي أو سوسيولوجي إلى قيمة سياسية، لا بل عنصر من عناصر الإيديولوجية السياسية. وحدث لهذا المفهوم ما حدث لمفاهيم أخرى انتقلت من الخطاب المعرفي إلى الخطاب السياسي، نظرا للدور الذي يؤديه والمكانة التي يتبوأُها في أغلب بلدان العالم.

كما يعتبر مفهوم التنمية السياسة من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتماما بالغا لدى الباحثين في الميادين السياسية، لذلك اعتبرته كل الدول والمنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية مطلبا أساسيا وحقًا مكرسا من حقوق كل الشعوب في العالم. ولهذا نجد بأن الكثير من الدول النامية تسعى لتحقيق التنمية السياسية التي تمكنها من اللحاق بالدول المتطورة.

الفصل الأول: المضامين المختلفة لمفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني

المطلب الرابع: مكونات المجتمع المدني

المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياسية

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية السياسية

المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية والمفاهيم المشابهة لها

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية

المطلب الرابع: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

المطلب الخامس: علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية

المبحث الأول

مفهوم المجتمع المدني

حظي موضوع المجتمع المدني في العقود الأخيرة الماضية باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين والدارسين، وقد انصب الاهتمام أساسا على تحديد المفهوم وتأصيله وتحديد مكوناته ووظائفه، وبالرغم من الكم الهائل من الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت موضوع المجتمع المدني، إلا أن الملاحظ أن هذا المفهوم يبقى من بين المفاهيم التي تتسم بالضبابية والغموض، ويبدو ذلك جليا من خلال مساحة واسعة من عدم الاتفاق حول ماهية المفهوم تحديدًا.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر

أولا: في الفكر الغربي

ارتبط مفهوم المجتمع المدني في نشأته وتطوره بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما عبر في ذلك الوقت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وبين حاجته إلى الأمن والنظام، ونتيجة لهذا فقد مر المفهوم برحلة تبلور تمت فيها صياغته عبر مراحل تاريخية مختلفة التحولات بدءا من القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا عندما ظهرت الحاجة إلى علاقة جديدة بين الشعب والسلطة.

وفي هذا الصدد فإنه يمكن التعرض لأهم المدارس الفكرية التي ساهمت في صياغة مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

أ- مدرسة العقد الاجتماعي: ظهرت مدرسة العقد الاجتماعي واستخدمت لمقاومة مطلب الأمراء والملوك بالحكم المطلق والاستبداد برعاياهم في أواخر القرن السادس عشر، واستخدم الفلاسفة والمفكرون النظرية عندما حاولوا التحلل من قيود السلطة الدينية (الكنيسة)، إذ مكنتهم من تقديم أساس دنيوي يقبل المناقشة والنقد.[1]

وفي سياق نظرية التعاقد الاجتماعي تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية، وفي هذه النظرية كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي المجتمع المؤسسي بناءًا على التعاقد الاجتماعي، ومن الجدل الدائر بين وجهات نظر فلاسفة العقد الاجتماعي والاختلاف في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة بينهم اكتسب مفهوم المجتمع المدني صلابة أكثر وعمقا أكبر.[2]

كان "**توماس هوبز**" من أكبر مفكري الحكم المطلق الذي أحدث قطيعة من كل الشروط التقليدية الموروثة (1588-1679) والذي تمثل نظريته حتى اليوم مكونا أساسيا لكل النظريات السياسية، ولقد

[1] علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني -قراءة أولية-، القاهرة، مركز المحروسة، 2004م، ص ص19-20.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م، ص ص18-19.

قدم "هوبز" حلا جذريا لمشكلة كيف يكون التعايش ممكنا رغم "أن الإنسان للإنسان ذئب". فالقوة السادسة الحاكمة أي الدولة لم تعد توجد لدى "هوبز" في أي علاقة سياسية مع المجتمع المدني.[1]

يعتقد "هوبز" أن الجماعات السياسية تظهر إلى العالم كشيء اصطناعي عن طريق عقد اجتماعي يعتمد على رغبة الأفراد في الأمن والسلام، ولما كانت الرغبة في المحافظة على النفس هي الدافع الأساسي وراء التصرفات الإنسانية، فإن الأفراد يتنازلون عما لديهم من حقوق وواجبات تحت ظروف الحالة الطبيعية ليكونوا الدولة انطلاقا من قناعة "هوبز" أن الحالة الطبيعية (المجتمع المدني أو مجتمع الفطرة الأولى) هي تلك الحالة التي يكون فيها الفرد في حالة حرب مع جميع الأفراد، كما وصفها بأنها حالة (حرب الجميع ضد الجميع). وبناءا على هذا التحليل لدى "هوبز" فإن الوجود الممكن الوحيد للمجتمع في رأيه هو إذا المجتمع المدني ويعني المجتمع السياسي المنظم في الدولة.[2]

أما "**جون لوك**" (1691) فينتهي إلى أن التعاقد الاجتماعي غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع، فالملكية المطلقة التي يزعم بعضهم أنها نمط الحكم الوحيد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني.[3] على هذا يمكن عقد "لوك" الاجتماعي من عزل السلطة إذا (تمردت) ضد العقد الذي وقعته، وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف والحرب الأهلية.[4]

أم بالنسبة لـ "**جون جاك روسو**"، فقد كان له دور كبير في وضع أسس المجتمع المدني البرجوازي الجديد. ففي كتابه العقد الاجتماعي يحاول "روسو" البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي هي ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون. ما طرح في عقده الاجتماعي نظام الجمهورية البرجوازية الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة ورفض تقسيم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية، واقترح بدلا منها الاستفتاء العام في جميع الأمور السياسية العامة.[5]

كما أن السيادة عند "روسو" لا تقبل أن تكون موضع تفويض ولا تقبل التجزئة، فإن العقد يجب أن يكون عند "روسو" يؤسس شعب قائما برؤسائه، ومن دونهم ومن إرادة عامة لا تتجزأ وأن الصلاحية

---

[1] فرانك أدولف، المجتمع المدني –النظرية والتطبيق السياسي–، تر: عبد السلام حيدر، القاهرة، مركز المحروسة، 2009م، ص25.

[2] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص ص20–21.

[3] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص19–20.

[4] عزمي بشارة، المجتمع المدني –دراسة نقدية–، ط3، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م، ص84.

[5] غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، فلسطين، مركز دراسات الغد العربي، 2004م، ص35.

المطلقة للحاكم تنقلب وتصبح سيادة الشعب، ولكنها تبقى مطلقة وهي سيادة كلية تستند إلى الإرادة العامة إرادة الجميع وليس مجموع الإرادات.

ولهذا فقد ساهم فلاسفة العقد الاجتماعي بتعريف المجتمع المدني كل حسب وجهة نظره.[1]

ب- المدرسة الهيغلية: لقد قدم الفيلسوف الألماني "**جورج فردريك هيجل**" مفهوما مختلفا للمجتمع المدني، فهو ينكر الانسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكدا عجز الأخير عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه، حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية. لأن المجتمع المدني في غياب الدولة هو مجتمع يسوده الفرقة والصراع والتمزق لتجسيده المصالح الخاصة للأفراد والمتعارضة في كثير من الأحيان، ولهذا لا يتحقق له الاستقرار والوحدة إلا في وجود الدولة.[2]

وفي هذا السياق فإن المجتمع المدني لدى "هيجل" يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة. وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة لأنه كفرق وكاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة، وهو ما يميز المجتمع الحديث من المجتمعات السابقة.[3]

وتتجلى الملامح الباردة لكل من الدولة والمجتمع المدني والعلاقة بينهما في ضوء رؤية "هيجل" بأن المجتمع المدني يضم كافة الأفراد والطبقات والمؤسسات الاقتصادية التي تنتظم في ظل القانون المدني، وهو مجال تقسيم العمل والتنافس بين المصالح الخاصة المتضاربة، وعليه فهو هيئة عاجزة تتطلب حسب مفهومه المراقبة الدائمة من الدولة لتوفير الغطاء العام المؤهل لبناء الاستقرار بين المصالح الذاتية المتباينة وبما يتوافق مع الصالح العام.[4]

ج- المدرسة الماركسية: أما المدرسة الماركسية فقد تأثرت بوصف "هيجل" للمجتمع المدني بيد أنها اجتهدت في أن تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، مع تبيان مدة الفعالية التي يمكن أن يتسم بها هذا المجتمع وبعض مؤسساته، فقد افترض "**كارل ماركس**" أن نمط الإنتاج يتضمن بنية اقتصادية معينة تتوافق معها بنية سياسية وأيدلوجية، بمعنى أن نمط الإنتاج يرتبط بهيكل طبقي أو بنية تحتية، وأكد "ماركس" أن هذه البنية التحتية هي التي تحدد في المقام الأخير طبيعة الدول بعبارة، أخرى يؤكد "ماركس" أن طبيعة المجتمع المدني ونوع طبقاته والعلاقة فيما بينها هي التي تحدد طبيعة الدولة.[5]

---

[1] توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي –دراسة–، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1997م، ص58.

[2] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص25.

[3] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص21-22.

[4] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، سوريا، دار المدى للثقافة والنشر، 2003م، ص79.

[5] إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ط2، البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017م، ص18.

وقد قدم "ماركس" (1818-1883) تعريف للمجتمع المدني على أنه: "حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي أنه فضاء الصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة". إذ أن الدولة (الرأسمالية) لدى "ماركس" ليست بأي حال من الأحوال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه وليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول "هيجل"، لكنها إنتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره اقتضت في النهاية ظهور قوة تقف ظاهريا فوق المجتمع.[1]

ولهذا فالمجتمع المدني لدى "ماركس" هو "أوسع وأشمل من الدول، فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات وهو أيضا الذي يؤدي إلى تلاشيها في نهاية الصراع... فإذا تمكنت طبقة معينة أو قسم منها من فرض إرادتها على سائر الطبقات الأخرى فإن الدولة تصبح مجرد تابع للطبقة المسيطرة اقتصاديا التي خرجت من عباءة المجتمع المدني....".[2]

د- غرامشي والمجتمع المدني: غاب مفهوم المجتمع المدني في المراحل التالية عقودا عديدة ولم تستقر الفكرة لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال الفاشية المعادية لفكرة الديمقراطية، عاد مفهوم المجتمع المدني إلى دائرة الجدل السياسي وخاصة بالعلاقة مع تنظير الفيلسوف الإيطالي "**أنطونيو غرامشي**" (1891-1937)، فقد أكد "غرامشي" على فكرة الهيمنة الثقافية من خلال ربطه مفهوم المجتمع المدني بمفاهيم الدولة والإيديولوجية والثقافة والثورة، وبذلك ساهم بتطوير مهم لفكرة المجتمع المدني بنقله لفضاء المفهوم وحيز استخدامه إلى البنية الفوقية وليشير إلى البيئة الثقافية الإيديولوجية ومؤسساتها (الحزب، النقابة، المدرسة، وسائل الإعلام والنشر،...)، بمعنى أن "غرامشي" أعطى أهمية خاصة للدور السياسي والثقافي للأحزاب السياسية في تحقيق الهيمنة الثقافية من خلال أعضائها المثقفين بما يكون من مؤهلات في تحريك آمال وأحلام ومشاعر الجماهير واحتواء ثقافتها وبالتالي توظيفها باتجاه الانتقال نحو بناء مجتمع أفضل.[3]

ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر "غرامشي" والاحتفاظ بها السيطرة على أجهزة الدولة، ولكن لابد من تحقيق الهيمنة على المجتمع أولا، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الأولى.[4]

هـ- ألكسيس دي توكفيل: أما "**ألكسيس دي توكفيل**" فقد أشار في كتابه (الديمقراطية في أمريكا) إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط

---

[1] غازي الصوراني، مرجع سابق، ص40.

[2] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص28.

[3] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص ص74-75.

[4] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص30.

ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب. ومن هنا تبرز أهمية المدنية والمواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية، وما أنفك "دي توكفيل" يعيد مقولة مفادها: "لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية".[1]

ثانيا: في الفكر العربي المعاصر

لقد ظل مفهوم المجتمع المدني على مستوى الفكر العربي يتعرض للعديد من الجدل، ويعود جزء من أسباب الاختلاف حول تحديد مقاييس مشتركة لضبط المفهوم، فيما يعود الجزء الآخر إلى مدى تقبل المصطلح ذاته والحاجة إليه باعتبار وجود مصطلحات محلية النشأة أكثر دلالة على واقع التجربة التاريخية العربية على غرار المجتمع الأهلي مثلا. فرغم أن البعض يعتبر المجتمع الأهلي من صلب المجتمع المدني، هناك من يرى بأن المجتمع الأهلي يمكن اعتباره في العالم العربي مرحلة من مراحل المخاض في اتجاه تشكل المجتمع المدني. ولعل هذا الاختلاف في المعنى والعجز عن التحديد الدقيق للمصطلحات التي يستخدمها راجع إلى جدة استخدامها واقتباسها من ثقافات أخرى.[2]

بالإضافة إلى ذلك تشير ترجمة المصطلح (société civile) إشكالا مفاهيميا في اللغة العربية، ففي حين تجد اللغات الأجنبية الأوروبية تطابقا وتدرجا في الاشتقاق اللغوي والمفاهيمي معا بين مصطلحات: citoyen, cité, civil, civique، فإننا وإن كنا نجد في اللغة العربية والتراث مصطلح المدينة والمدنية، فإن تعبير المواطنة الذي شاع استخدامه لترجمة citoyenneté يخرج عن (المدينة) و(المدني) ويستعير تعبير الوطن كأساس للاشتقاق.[3]

ومن أبرز الإشكالات أيضا التي أثارت جدلا لا يزال محتدما حتى الآن حول مفهوم المجتمع المدني هي إشكالية علاقة المفهوم بالدولة، فتارة هو مقابل لها وتارة أخرى متعايش معها، حتى وأن البعض استخدمه كسلاح لمقاومة الدولة الاستبدادية الشمولية ونظم الحزب الواحد.[4]

---

[1] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص23-24.

[2] جهيدة شاوش اخوان، (واقع المجتمع المدني في الجزائر -دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة نموذجا-)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2014م-2015م)، ص72.

[3] سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م، ص119.

[4] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص48.

ولهذا تعددت المواقف المتباينة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، ومنه يمكن التمييز بين موقفين الأول ينفي وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يقر الثاني بوجوده مع إبداء بعض التحفظات .[1]

– **محاولة ضبط المفهوم في الفكر العربي:** تشكل العمل المدني العربي منذ بداياته متأثرا بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية للمجتمع المدني في مساره التاريخي، وقد كان للقيم الدينية والروحية في المنطقة العربية تأثيرا كبيرا للعمل الجمعوي، بحيث تعتبر الجمعيات الخيرية هي أقدم الأشكال امتدادا لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية وانعكاس لقيم التكافل الاجتماعي، وقد قامت هذه المنظمات الدينية بدور كبير في نشر التعليم والثقافة وتقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية.[2]

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح تباينات مختلفة بنية ومضمونا، ففي إطار البنية يذهب بعض المفكرين العرب من أمثال: "**برهان غليون، محمود عبد الفضيل، وعلي عبد اللطيف حميدة**" إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية، فيعرف على أنه: "مجموعة التنظيمات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصيغة الرسمية من ناحية أخرى".[3]

بينما يذهب فريق آخر من المفكرين العرب من أمثال: "**عزمي بشارة، محمد عابد الجابري، وسعد الدين ابراهيم**" إلى محاولة حصر مجال المفهوم في البنى الحديثة وجعله قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرف على أنه: "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها".

في حين يذهب فريق ثالث إلى طرح المفهوم في شكل القيود التي تقف أمام سلطة الدولة وتضبط تدخلاتها سواء الإدارية أو الأمنية وتقوم ضد نفوذها.[4]

– وقد اصطلح مركز "**ابن خلدون**" للدراسات الإنسانية على تعريف المجتمع المدني بأنه: "كل التنظيمات غير الإرثية والغير الحكومية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتنشأ بالإرادة

---

[1] محي الدين بياضي، (المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2011م–2012م)، ص29.

[2] عيسى بوقرة، (إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر (1989م–2015م))، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2014م)، ص35.

[3] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص29.

[4] محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص ص31–32.

الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف".[1]

– وإثر انعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992م حول موضوع المجتمع المدني، اتفقوا على التعريف الآتي:

"تلك التنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".[2]

[1] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص27.

[2] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص ص31–32.

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم المجتمع المدني باختلاف الباحثين ومرجعياتهم وانتماءاتهم، ومن أبرز تلك التعريفات ما يأتي:

– تعريف "**سعد الدين إبراهيم**" الذي عرفه على أنه: "شبكة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، والدفاع عن هذه المصالح في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للاختلافات والصراعات والاحترام لحقوق الإنسان سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو النقابية".[1]

– كما يعرفه "**هشام يونس**" في قوله: "هو تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة (سياسية، نقابية، ثقافية، اجتماعية، وتنموية)".[2]

– ويشير "**عبد الغفار شكر**" إلى أن مفهوم المجتمع المدني هو: "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال (الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح، والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية".[3]

– وقد عرفه "**أحمد العيساوي**" بأنه: "مجموعة من التنظيمات التي تقع خارج الدولة وهي منفصلة عنها، فهي التي تهيأ للأفراد مساحة ملائمة لممارسة نشاطاتها فتسارع لتفعيل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع. ولها دور إيجابي في تعجيل وتيرة التقدم الاجتماعي والثقافي والسياسي بواسطة دور أعضاء المجتمع الفاعل وتنظيمه في إطار المنظمات والتحرك السليم لتحقيق الأهداف والغايات".[4]

– ويوضح تعريف البنك الدولي الذي يرى المجتمع المدني بأنه: "تلك المجموعة الكبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح وتمارس نشاطها في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين".[5]

---

[1] إيمان حسن، مرجع سابق، ص15.

[2] سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مرجع سابق، ص37.

[3] عبد النور ناجي، مدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار العلوم، 2007م، ص170.

[4] طارق زياد أبو هزيم، (المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية –مقاربة سياسية–)، المنارة، العدد (1/أ)، المجلد23، 2017م، ص194.

[5] محمد سالم بن جمعان، (دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية)، مجلة الأندلس، العدد5، المجلد9، 2015م، ص178.

من خلال التعاريف المقدمة للمجتمع المدني، يمكن استخلاص التعريف الإجرائي الآتي حيث يمكن القول أن: "المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، كالجمعيات، النقابات، الجماعات الضاغطة، والاتحادات المهنية...".

ومن خلال التعريف تبرز 4 عناصر تعبر عن وجوده وتشكل أركانه:

- **الركن التنظيمي المؤسسي:** حيث يضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد وفقا لنظام معين وقانون محدد.
- **الطوعية:** أي المشاركة الإرادية والتي تميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.
- **الاستقلالية:** بمعنى أن يكون المجتمع المدني مستقلا عن سلطة الدولة (استقلالية مالية، تنظيمية، وإدارية)، والاستقلال لا يعني القطيعة.
- **الركن الأخلاقي (القيمي):** حيث تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات فيما بينها وبين الدولة كقيم التسامح، التعاون، اختلاف الرأي...

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستشف خصائص المجتمع المدني والتي حددها عالم السياسة "**صامويل هنتنغتون**" والتي اعتمد عليها كمعايير يمكن من خلالها الحكم على مدى التطور الذي بلغته أي مؤسسة أو منظمة، وهي:

- **القدرة على التكيف:** ويقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلائم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة (الداخلية والخارجية)، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاءل أهميتها وفي بعض الأحيان القضاء عليها. وثمة أنواع للتكيف هي:[1]

* **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال عمر المؤسسة ازدادت درجة مؤسسيتها.

* **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة والتبادل السلمي وإبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى ازدادت درجة مؤسسيتها.

[1] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص32.

* **التكيف الوظيفي:** ويقصد به مدى قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.[1]

– **الاستقلال:** بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها،[2] وأن تتمتع بالاستقلال من حيث:

* **النشأة:** فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

* **الاستقلال المالي:** ويعد الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.

* **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** ويقصد به استقلال منظمات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا لقوانينها الداخلية.[3]

– **التعقد:** يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة وتعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.

– **التجانس:** بمعنى عدم وجود انقسامات وصراعات داخل المؤسسة تؤثر على ممارستها لنشاطها، وكلما تمت إدارة الصراعات بطريقة سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح.[4]

---

[1] محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص ص33–34.

[2] منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دهوك، مطبعة زانا، 2007م، ص13.

[3] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص35–36.

[4] منظمة هاريكار غير الحكومية، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني

لقد تبلورت مجموعة واسعة من الوظائف لقطاع المجتمع المدني، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– تجميع المصالح والتوفيق بينها ببلورة مواقف جماعية من القضايا التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك لحلها.

– التصدي للصراعات من خلال البحث الجماعي على حلول توفيقية لمعالجة المشاكل والنزاعات الداخلية بين أعضائها بأساليب سلمية.

– تعزيز التنمية المجتمعية من خلال المساهمة الفعالة ببناء رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى نشاطاته التعاونية.

– إفراز القيادات الجديدة بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية.[1]

– دعم جهود التنمية من خلال تقديم المعونة الاقتصادية للقطاعات الفقيرة التي تضررت نتيجة سياسات الإنفاق الحكومي.

– نشر ثقافة المبادرة والتطوع.

– دعم التطور الديمقراطي وتوسيع المشاركة، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة والتثقيف والتدريب.[2]

– الوساطة والتوفيق: فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير، من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سلمية.

– التنشئة الاجتماعية: ويقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما: الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة. وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل.

– توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين، فهو يقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.[3]

– النهوض بالبيئة: حيث تهتم بعض منظمات المجتمع المدني بخدمة البيئة وبالنهوض بها وحمايتها من صور الاعتداء البيئي المختلفة.

– التعبئة السياسية: ترتبط بعض منظمات المجتمع المدني بحركات سياسية معينة، وتقوم بتعبئة الأعضاء لصالح هذه الحركات السياسية.

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص85.

[2] عبد النور ناجي، (دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر –دراسة حالة الأحزاب السياسية–)، مجلة المفكر، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد3.

[3] عبد الرحمان صوفي عثمان ومحمود محمود عرفات، (دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات))، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، ص75.

– التواصل مع شعوب أخرى: حيث تسعى بعض المنظمات إلى توثيق علاقات الود والتفاهم بين الشعوب.

– مكافحة الحروب: يوجد من بين منظمات المجتمع المدني من تهتم بتوطيد السلام ومكافحة الاتجاهات العدوانية.[1]

المطلب الرابع: مكونات المجتمع المدني

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات التي تسهم كلها في تفعيل الدور المهم الذي يؤديه في جميع المجالات، ومن بين أهم مكونات المجتمع المدني نذكر:

1- النقابات العمالية والاتحادات المهنية: تعد النقابات العمالية والاتحادات المهنية من أبرز تنظيمات المجتمع المدني ولكون هذه الأخيرة تشكل قاعدة شعبية حيث أثبتت مجهوداتها على الأوساط الشعبية، إذ قدمت هذه التنظيمات العديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية، إن هذه التنظيمات (النقابات والاتحادات) كتنظيمات مستقلة في المجتمع تكتسي أهمية في ترقية الممارسة الديمقراطية بالإضافة إلى أنها تسعى لتحسين ظروف العمل الاجتماعية والمهنية وغيرها.[2]

وتكمن أهمية التنظيم النقابي السليم في الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة محاولات التفتيت الطائفي والديني والعرقي والقومي والإثني.[3]

2- الجمعيات: تعد الجمعيات مظهرا حضاريا لجأ إليه الإنسان منذ فجر التاريخ، وهي تعد من الكيانات القانونية التي تعمل من خلال شخصية معنوية مستقلة، وتمارس العديد من الأنشطة التي تسهم في بناء المجتمع وتنميته وتقدمه.

وقد عرفها **H.Hicks** بأنها: "كيان يضم في داخله عناصر متفاعلة لتحقيق أغراض معينة تستهدف في النهاية تحقيق أهداف المجتمع".

كما وتعرف أيضا بأنها: "وحدات أنشأت من أبناء المجتمع المحلي لا تهدف إلى الربح، وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه".[4]

---

[1] سالم ممدوح (محررا)، المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004م، ص117.

[2] صبرينة أمهيس ولامية بانون، (المجتمع المدني في الجزائر –أي تأثير في مجال حقوق الإنسان؟–)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون العام، جامعة بجاية (الجزائر)، 2017م–2018م)، ص ص21–22.

[3] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص104.

[4] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص ص29–30.

ومن بين وظائفها المهمة: أنها تنشر مبدأ التطوع الذي يتجه لكافة أنواع الأنشطة الاجتماعية والخدمات الإنسانية بين الطابع الخيري والإنساني، وبين التي تهتم بشرائح اجتماعية محددة (الشباب، المرأة، المسنين، المعوقين،...).[1]

3- وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام كمكون من مكونات المجتمع المدني الذي دار حوله النقاش، من حيث اعتباره كمكون أولا. فوسائل الإعلام قد تكون حكومية ومن ثم تفقد استقلاليتها، كما أنها قد تكون خاصة تهدف إلى الربح، بالإضافة إلى أن أفراد الأجهزة الإعلامية غير متطوعين بل هم موظفون يتلقون رواتب وامتيازات مقابل الخدمات المقدمة، وهو ما يتنافى مع مبادئ المجتمع المدني.[2]

إلا أنه في حال تمتع الإعلام بالحرية بمختلف أنواعه المرئي والمسموع والمقروء، والتي تعني ألا يكون هناك رقابة من قبل السلطة السياسية على ما يقدمه التلفاز أو الإذاعة أو الصحف...الخ من برامج وأخبار وتحليلات والتي تجسد استقلاليته، وبالتالي فإن وسائل الإعلام تساهم في توعية الجماهير، الرقابة على أجهزة الدولة ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة، ومن ثم فإن الإعلام الحر يعد مؤشرًا مهما من مؤشرات التحول الديمقراطي.[3]

4- المنظمات الغير حكومية: يشير مفهوم المنظمات الغير حكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، والتي تكون مستقلة نسبيا عن الدولة لا تهدف إلى الربح، تنظم بواسطة مجموعة الأفراد لها هيكل تنظيمي وتتمتع بالشخصية القانونية، تهدف للتأثير على السياسات العامة للدولة.[4]

---

[1] فاطمة الزهراء المداح، (المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مستغانم (الجزائر)، 2015م-2016م)، ص25.

[2] محمد حفاف، (دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية -مطلع الألفية-)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة (الجزائر)، 2016م-2017م)، ص29.

[3] إيمان حسين، مرجع سابق، ص52.

[4] عبد النور ناجي، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص71.

المبحث الثاني

مفهوم التنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة حيث برز استخدامه في عقد الخمسينات والستينات واقترن بدول العالم الثالث وتطوير نظمها السياسية.

وقد ظهر الموضوع كفرع حديث في علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي وهي عبارة عن مفهوم حركي نسبي، فقد يكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية السياسية

يمكن تتبع تطور مفهوم التنمية السياسية من خلال تتبع المراحل التي مر بها هذا المفهوم حتى بروزه إلى الساحة السياسية.

تميزت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بسمتين بارزتين، الأولى هي تصاعد حركات التحرر الوطني واستقلال عدد متزايد من البلدان التي عرفت فيما بعد بدول العالم الثالث. أما السمة الثانية فهي انقسام العالم إلى معسكرين (اشتراكي وليبرالي) واشتداد التنافس بينهما في جذب البلدان الحديثة الاستقلال إليه. وهو ما دفع بهذه الأخيرة إلى إدراك حقيقة أوضاعها المتخلفة وضرورة مواجهة تحدي التنمية واللحاق بالدول التي سبقتها في التقدم والقوة.[1]

لقد كان التحدي الحقيقي لمفكري التنمية خلال 50 و60 من القرن الماضي هو اختبار السبل والوسائل التي يمكن أن تنتهجها هذه الدول لتدخل مرحلة التحديث، وذلك من خلال نشر المعرفة وتطوير التكنولوجيا وتبني سياسات أكثر لبرالية،[2] وتم ذلك في "حريزان" عام 1959م حيث عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي "SSRC" برئاسة "غابريال **ألموند**" مؤتمرا حول موضوع التحديث السياسي، وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية، وأخذت الدراسات تتجه إلى التأكيد على التنمية السياسية وعلى الجانب السياسي الخاص للتنمية والتي تهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة.[3]

كما أن اهتمام العلماء بدراسة مفهوم التنمية السياسية قد جاء نتيجة التقاء عاملين رئيسيين، أولهما يكمن في اتساع دوائر البحث العلمي وامتداد نشاط الدارسين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خارج نطاق العالم الغربي ليشمل مجتمعات العالم الثالث، أما الثاني فيتمثل في تغيير نظرة الباحثين إلى ظواهر الحياة السياسية، وتطور معطيات البحث والدراسة في علوم السياسة والاجتماع، وذلك بسبب الثورة التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلوم السياسة والاجتماع بصفة خاصة.[4]

---

[1] صالح بلحاج، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر.

[2] فاطمة بودرهم، (محاضرات في مقياس التنمية السياسية)، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2018م-2019م.

[3] كاظم علي مهدي، (التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003م)، مجلة الدراسات الدولية، العدد56، ص123.

[4] جمال أبو شنب، الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د.س)، ص90.

وعليه فقد عرفت المرحلة حتى منتصف 70 تقديما لمفهوم التنمية السياسية في شكل نموذج تنموي انطلاقا من الخبرة الغربية، وقد افترض أنصار هذا النموذج منهم "**لوسيان باي**" أن تعتمد الدول المتخلفة النموذج الغربي إذا أرادت أن تحقق التنمية وأن تتخلى عن ثرائها الثقافي التقليدي وعن قيمها الدينية، حيث يرون أنها تتعارض مع التقدم والتحديث.

أما المرحلة الثانية، تبدأ من أواخر السبعينات (70) من القرن الماضي حيث تم تقديم اقتراح آخر مغاير نص على أن تتبع الدول المتخلفة نماذج تنموية متعددة انطلاقا من خصائصها الذاتية، وأهمية ثقافتها المحلية، ومواصلة دفع التنمية السياسية.[1]

المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية والمفاهيم المشابهة لها

1- التنمية لغة: هي من المصدر نمى ينمو إنماء وهي الزيادة والكثرة.

التنمية اصطلاحا: تعرف التنمية بأنها ظاهرة مادية واجتماعية معقدة، تمتد جذورها إلى البنية الاجتماعية برمتها، وتتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متشبعة، تؤثر في التراكيب المادية والغير المادية للمجتمع بصورة متكافئة يمكن قياسها وتخمين أبعادها، وفي نفس الوقت ضبط زحمها واتجاهاتها وانعكاساتها بطريقة تسبب تطور المجتمع في المجالات كافة.[2]

2- تعريف السياسة: يذكر "**موريس ديفارجيه**" في كتابه (دراسة السياسة) أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي، وبالنسبة لكلمة سياسة هي قديمة تستخدم في الحديث اليومي لكل إنسان، ويذكر أن أصل الكلمة –أي السياسة– جاء من السوس وهي تعني الرئاسة، وإذا قيل رأسو فلان أي أنهم أساسوه، وعندما نقول ساس الأمر أي أنه قام به والقيام هنا هو القيام بما يصلحه.[3]

3- تعريف التنمية السياسية: من الملاحظ أن الاختلاف والجدل الذي صاحب تعريف التنمية الاقتصادية قد انتقل إلى المجال السياسي، وهذا ما أدى إلى تعدد التعريفات المقدمة للتنمية السياسية، ولهذا سنتناول بعض التعريفات التي تضمنت مفهوم التنمية السياسية:

عرفها "غابريال **ألموند**" بأنها: "الزيادة في مستوى التباين والتمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع".[4]

وقد قدم "**لوسيان باي**" قائمة بعشرة تعاريف للتنمية السياسية وهي:

– التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.

---

[1] فاطمة بودرهم، مرجع سابق.

[2] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص28.

[3] ليلى عمارة، (دور المجتمع المدني في التنمية السياسية)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2012م–2013م)، ص27.

[4] عبد المالك رداوي، (محاضرات في مقياس التنمية الإدارية)، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2017م–2018م.

- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- التنمية السياسية هي بناء وإدارة الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الشعبية.
- التنمية السياسية هي الاستقرار والتغير المنتظم.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة.
- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغير الاجتماعي المتعدد الأبعاد.[1]

وفي محاولة منه للتوليف بين هذه التعريفات قام "**باي**" بتلخيص الأفكار الرئيسية المشتركة حول التنمية السياسية. التي تتضمن الحركة اتجاه المزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة. وازدياد تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي.[2]

ويعرفها الباحث العراقي الدكتور "**غازي فيصل**" بأنها: "ظاهرة بنيوية ترتبط بعلاقات المجتمع وقوى الإنتاج، القوة والسلطة والوضع الطبقي والاجتماعي، لذا فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية بإعادة توزيع للقوى الاجتماعية والثروة الاقتصادية والسلطة السياسية".[3]

وقد قدم "**صامويل هنتنغتون**" من جهته عدة إسهامات لتحديد مدلول التنمية السياسية ولعله توصل إلى أن هذه الأخيرة تعني: "تجهيز النظام السياسي لمؤسسات مستقرة متطابقة متعددة مستقلة ومترابطة أي ما يعرف بعملية المأسسة".

كما تعد دراسة "**أوركانسكي Organski**" من أبرز الدراسات التي ظهرت حتى اليوم حول التنمية السياسية، فهي عنده تعني: "الزيادة في الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية، إنها ليست إلا جانبا من جوانب التنمية المجتمعية".[4]

---

[1] علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009م، ص ص26-27.

[2] كاظم علي مهدي، مرجع سابق، ص124.

[3] مبروك كاهي، (التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع)، مجلة تحولات، العدد الافتتاحي، يناير 2018م، ص77.

[4] حسن بن كادي، (التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها -دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية-)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007م-2008م)، ص39.

وقد اعتبر السيد "**عبد الحليم الزيات**" التنمية السياسية بأنها: "عملية سوسيو- تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تهدف إلى تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعياته العقائدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتناسق مقولاته من مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع ويشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية".[1]

كما وصف "**نبيل السمالوطي**" التنمية السياسية على أنها: "تنمية قدرات المواطنين على إدراك مشكلاتهم بوضوح وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة إحياء الوظائف السياسية في إطار الدولة، أي تطوير النظم السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية". وينظر بعض الباحثين إلى التنمية السياسية بأنها عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة.[2]

هذا ويرى الكثير من المفكرين أن التنمية السياسية تعني قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية التي تعتري المجتمع بفعل عمليات التحديث ويحصرون هذه المشكلات في ستة نقاط وهي:

أ- أزمة الهوية: حيث يعرفها "**أحمد وهبان**" بأنها: "تشير إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتفاء للولاء السياسي المحدد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاؤه للحكومة المركزية، وأنها إذا ظاهرة افتقاد فكرة الشعب الواحد والأمة الواحدة والمصير الواحد والهوية الواحدة والرؤية الواحدة".[3]

ب- أزمة الشرعية: وتعرف على أنها الأزمة الناجمة عن افتقار النظام السياسي للشرعية في صورها المجتمعية أو القانونية أو الإنجازية أو الأخلاقية أو كلها معا، وعجزه عن تجسيد الإرادة الاجتماعية والتعبير عنها نظرا لعدم صدوره عن هذه الإرادة ابتداءً أو فشله في تحقيق قيمها وأهدافها لاحقا، ومن ثم يرفض المجتمع الخضوع الإرادي لسياسات هذا النظام وقطيعته معه ومعارضته له.[4]

ج- أزمة المشاركة السياسية: هي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لدولهم، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية أو اختيار المسؤولين

---

[1] عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا، برلين (ألمانيا)، المركز الديمقراطي العربي، 2017م، ص19.

[2] حامد خالد، المجتمع المدني والسلطة والشرعية، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2018م، ص34.

[3] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م، ص25.

[4] عمر محوز، متغير التنمية السياسية وعلاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية، جامعة وهران، ص5.

الحكوميين، وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوفر تشريعات أو مؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.[1]

د- أزمة التوزيع: ويقصد بها وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع، وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره. وهذا الاختلال في التوزيع إما يكون سببه الندرة أو عدم العدالة في التوزيع.[2]

هـ- أزمة التغلغل: والتي تسمى أيضا (أزمة الإدارة)، فهي تدور حول مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة في تحريك وتنفيذ سياسات الدولة عبر كافة أجزاء المجتمع المختلفة، وما يعني ذلك من سلطة الدولة وحضورها الدائم، ويمثل إخفاق الدولة متمثلة بنظامها السياسي ومؤسساته المختلفة في أداء هذا الدور أزمة تؤثر في تعطيل مسيرة التنمية السياسية.[3]

و- أزمة الاندماج: هي الأزمة الناجمة عن عدم سعي أو فشل النظام السياسي في تحقيق التكامل الاجتماعي بفعل عدم تجسيد الإرادة المجتمعية، وعجزه عن توحيد قيمها وأهدافها والتعبير عنها، مما يؤدي إلى وقوع القطيعة بين المجتمع والنظام السياسي، ليصبح الصدام بليغا بينهما هو الاحتمال الأكثر ترجيحا.[4]

ويرى "**عبد المطلب غانم**" أن التنمية السياسية: "هي مجموعة التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرات النظام السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وزيادة إسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".[5]

أما "**جيمس كولمان**" فقد قدم تعريف للتنمية ذو أبعاد ثلاث:

- البعد التاريخي: يتمثل في جملة التغييرات في الثقافة والبيئة السياسية ويتزامن مع عمليات التحول التي انطلقت في أوروبا.

- البعد النمطي: فهي تتضمن حركة التحول من نظام تقليدي غير حديث إلى نظام غير تقليدي حديث.

---

[1] كاظم علي مهدي، مرجع سابق، ص6.

[2] عائشة عباش، مرجع سابق، ص29.

[3] محمد شطب عيدان المجمعي، (النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد4، السنة الأولى، ص147.

[4] علي عباس مراد، مرجع سابق، ص24.

[5] علي عباس مراد، مرجع سابق، ص29.

– البعد التطوري: يرى أن التنمية السياسية تستهدف الزيادة غير المحدودة في قدرة أو فاعلية الإنسان السياسي على المبادرة وتأسيس بنى جديدة ودعم ثقافة تكون قادرة على حل المشكلات وتحقيق أهداف اجتماعية واضحة.[1]

التعريف الإجرائي: يمكن أن تعرف التنمية السياسية بشكل إجرائي على النحو التالي على أنها: "العملية التي يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي، بما يزيد من فعاليته واستقراره".[2]

من خلال ما تقدم نخلص إلى أن معايير التنمية السياسية تتمثل في المؤشرات التالية:

– قيام التنمية السياسية على المساواة العامة والمشاركة السياسية الديمقراطية، واستنادها على معايير الإنجاز والعمومية والأداء بغض النظر عن الانتماء الديني أو الطبقي أو الإثني.

– ازدياد قدرة النظام السياسي على التعامل والتأثير على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بفعالية وعقلانية، وقدرته على الاستجابة للمطالب الشعبية وقدرته أيضا على التكيف مع التغييرات المستمرة التي يمر بها المجتمع.

– ازدياد تخصص الأبنية السياسية وتباين وظائفها دون أن يؤدي ذلك إلى تنافر هذه الأبنية، فهي تتكامل في إطار نسق واحد منسجم.[3]

– نشر ثقافة سياسية واعية من قبل النظام السياسي من خلال عملية التنشئة السياسية لزيادة المشاركة السياسية.

– تفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ثانيا: المفاهيم المشابهة للتنمية السياسية

عادة ما نلاحظ العديد من المصطلحات التي تستخدم كمرادفات للتنمية السياسية، وذلك يعود بلا شك إلى غياب تحديد واضح ودقيق للمفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، ومن بين هذه المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح التنمية السياسية والتي غالبا ما يخلط الباحثين بينها وهي:

---

[1] فاطمة بودرهم، مرجع سابق.

[2] محمد سمير عياد، (إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي)، (مداخلة في ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر –واقع وتحديات–، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، 2008/12/16م)، ص4.

[3] نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية –دراسة في علم الاجتماع السياسي–، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص195.

الإصلاح السياسي Political Reform، التغيير السياسي Change Political، التحول السياسيPolitical Transformation، التحديث السياسي Political Modernization.[1]

1- الإصلاح السياسي: Political Reform

بداية يمكن القول أن مصطلح الإصلاح السياسي طرح بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي وثورات أوروبا الشرقية.

تعرف موسوعة السياسة الإصلاح (reform- réforme) بأنه: "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها، والإصلاح خلاف للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام".

وقد ذهب "**Gerado.L.Munck**" إلى أن: "الإصلاح يمكن النظر إليه على أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية".[2]

أما بالنسبة "للإصلاح السياسي" فقد عرف بأنه: "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج".

بمعنى آخر: "هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا، ودوليا. فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام وتتسم بالشمول والواقعية وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال".[3]

وعليه فإن مفهوم الإصلاح مفهوم مرن يمكن الحديث عنه في إطار أطر فكرية ومجتمعية مختلفة، أي أنه يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس المجتمع، وتتعدد مجالاته وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي. أما التنمية السياسية فلها قواسم مشتركة بين جميع الأنظمة والمجتمعات، بل يمكن الحديث عن نظرية في التنمية مجردة من قيود الزمان وحدود المكان.[4]

2- التغيير السياسي: Change Political

التغيير لغة: في المعجم الوسيط هو جعل الشيء على غير ما كان عليه، فالتغيير مشتق من الفعل (غير) الشيء بمعنى حوله وبدله لآخر.

---

[1] محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص36.

[2] مسلم بابا عربي، (محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي)، دفاتر السياسة والقانون، العدد9، جوان 2013م، ص237.

[3] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص238.

[4] حسين بن كادي، مرجع سابق، ص45.

التغيير اصطلاحا: يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه: "التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل".[1]

أما التغيير السياسي يشير إلى الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

والتغيير السياسي كذلك هو: "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعينه كل من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول".[2]

ويمكن تحديد صيغ التغيير السياسي في صيغتان أساسيتان هما:

أ- **التغيير الإصلاحي:** تتلخص ملامحه في أن عملية التغيير تتعلق بالسياسات والأبنية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار، وهذا يعني أن هذا النوع من التغيير يهتم بالتغيير الكمي أكثر من اهتمامه بالتغيير النوعي. وبالتالي يمكن القول أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام وإنما في إطاره.

ب- **التغيير الجذري:** يتسم هذا النوع من التغيير بالشمولية ويكون في البداية ذو طابع سياسي وينتهي لأن يكون شامل، فتحدث تغيرات كمية ونوعية في آن واحد، تشمل النظام الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.[3]

3- التحول السياسي: Political Transformation

يمكن تصنيف التعريفات المقدمة للتحول السياسي إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة الأولى تعرفه كسلوك، والثانية تعرفه كأسلوب.

أ- **التحول السياسي كسلوك:** يقصد بالتحول السياسي الانتقال من وضع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار... كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث تم تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة بأنه: "رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية".

ب- **التحول السياسي كأسلوب:** يركز على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، وهناك من يرى بأن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، ويكون ذلك من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.[4]

---

[1] عائشة أحمد حسن، (التغيير السياسي المعاصر -من خلال فقه الأولويات-)، المجلة الجامعة، العدد18، 2016م، ص6.

[2] المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، قراءة نظرية التغيير السياسي -المفهوم والأبعاد-، أفريل 2016م، ص3.

[3] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص34.

[4] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص ص04-05.

4- التحديث السياسي: Political Modernization

التحديث هو طور من أطوار الحضارة، وهو ما يذهب إليه "**تصر محمد عارف**" بقوله: "إن التحديث هو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية".

كما ويشير التحديث إلى الإجراءات والسياسات التي تذهب إلى تحديد ما قد تم تنميته أو تطويره سابقا لكي يتوافق مع الحالة الراهنة للتقدم.[1]

ويعتبر مصطلح التحديث في نظر العديد من الباحثين على أنه مرادف لمفهوم التنمية وذلك نظرا للترابط الشديد بينهما بحيث يصعب التفريق بينهما، فمن الممكن اعتبار التنمية السياسية عاملا مسببا للتحديث، كما ويمكن أن يكون التحديث عاملا مسببا للتنمية.[2]

لكن على الرغم من ذلك فإن هناك من الباحثين من حاول أن يفصل بينهما ويقدم تعريفا محددا للتحديث، ومنهم "**صامويل**" و"**ايزستات**" الذي نظر إلى المفهوم من الناحية التاريخية على أنه: "يشير إلى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، ما بين القرنين 17 و19، ثم انتشرت إلى دول أوربية أخرى لتشمل فيما بعد دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرنين 19 و20".[3]

أما بالنسبة للتحديث السياسي فيعتبر جانب من جوانب التحديث المتعددة كالتحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث يعرفه "**كارل دويتش**" بأنه: "عملية الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة وبانعدام التخصص وتأدية وظائف محددة إلى مجتمع تتعدد فيه المهمات السياسية، وتظهر المجموعات السياسية المتباينة وتتسع درجة المشاركة".[4]

---

[1] علياء العزي، الإعلام العربي والتنمية السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017م، ص ص41-42.

[2] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي -الأبعاد المعرفية والمنهجية-، القاهرة، دار المعرفة الجماعية، 2002م، ص101.

[3] وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م، برلين (ألمانيا)، المركز الديمقراطي العربي، 2018م، ص16.

[4] المرجع نفسه، ص ص17-18.

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية

تسعى التنمية السياسية لتحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تهدف التنمية السياسية إلى بناء الدولة القومية وتطوير الثقافة السياسية لأفراد المجتمع اتجاه الشؤون السياسية وشؤون الحكم، وذلك لتحقيق المواطنة.

– ترسيخ التكامل السياسي الذي يحقق بدوره الاستقرار وذلك لأن التكامل السياسي يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع.

– تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها، بمعنى إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة كفاءتها في تنفيذ قوانينها وسياستها في شتى أرجاء إقليم الدولة.[1]

– تهدف إلى جعل المجتمع عصريا ومنفتحا ومتسامحا لكل أبنائه، كما تهدف إلى التخلص من الأزمات التي يمكن أن يواجهها النظام السياسي في الدولة.

– تهدف إلى تحقيق مشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين.

– تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وذلك من خلال مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، سواءً فيما تعلق باختيار الحكام على المستوين المحلي والقومي، أو ما يتعلق بالتأثير على عملية صنع القرارات السياسية العامة داخل المجتمع.[2]

– إن التنمية السياسية نهدف إلى إقامة نظام قائم على أسس الديمقراطية من خلال عملية الانتقال التدريجي من القديم إلى الحديث هذا في كل مجالات المجتمع.

– الارتقاء بالأداء السياسي ويكون ذلك على مستوى الأفراد والأحزاب والجماعات والحكومات.

– تهدف التنمية السياسية إلى تطوير المؤسسات والمواقف والتي على غرارها تُبنى العلاقة بين المؤسسات والأفكار.[3]

المطلب الرابع: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

لقد تعددت المداخل النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية تبعا لتعدد وتنوع مظاهرها وتباين اهتمامات الباحثين فيها، إلا أننا سنركز في دراستنا هذه على الأهم منها: وهي المدخل القانوني، المدخل الماركسي، المدخل البنائي الوظيفي والمدخل البيئي.

1- المدخل القانوني: يعد هذا المدخل أهم مدخل منهجي استخداما في كليات الحقوق في أنحاء العالم وفي أوروبا وفي فرنسا على الخصوص، ويسعى هذا المدخل إلى التركيز في دراسته على

[1] ليلى عمارة، مرجع سابق، ص41.

[2] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص40.

[3] عائشة عباش، مرجع سابق، ص21.

الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية من الجانب القانوني أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، وعليه يمكن القول أن الدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو عدم شرعيته.[1]

إن الزاوية التي ينطلق منها المدخل القانوني في دراسته للتنمية السياسية مؤداه أن النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تتولى حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه، فجوهر التنمية السياسية عند فقهاء القانون يتمثل في دولة القانون التي يخضع فيها الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية متعارف عليها.[2]

وبواسطة هذا المدخل يمكن إجراء مقارنات بين الدول المختلفة انطلاقا من أداء مؤسساتها ومدى التزامها بالقواعد القانونية، ولكن على الرغم من أهمية المدخل القانوني وما يقدمه للباحث من فوائد إلا أنه يظهر قاصرا في الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، حيث يولي اهتمامه على الأطر المعيارية الشكلية مهملا بذلك العمليات والأنشطة غير الرسمية، على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثيرا، هذا فضلا عن تضييقه لحيز الدراسة حيث يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، كما أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة.[3]

2- المدخل الماركسي (الجدلي المادي): إن أنصار المدخل الماركسي ينظرون إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، حيث يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة ويحرص على سيطرتها على وسائل الإنتاج، كما يقر رواد هذا الاتجاه أن الطبقة العاملة هي الأجدر على حيازة القوة في المجتمع وحمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الشيوعي المراد، وهذا نتيجة لما ينطوي عليه التحليل المادي في التأكيد على دور العوامل الاقتصادية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع وما يترتب عليه من بلورة المصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقات الأخرى.[4]

وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية، لكن ما يعاب على هذا المدخل عدم إمكانية تعميمه على كل الدول وخاصة دول العالم الثالث، بالإضافة إلى تركيزه على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي في حين أغفل الأنواع الأخرى من الصراع.[5]

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي -المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات-، الجزائر، 1997م، ص117.

[2] بومدين طاشمة، (إستراتيجية التنمية السياسية -دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر-)، (أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006م-2007م)، ص31.

[3] محمد شلبي، مرجع سابق، ص118.

[4] محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص65.

[5] عائشة عباش، مرجع سابق، ص22.

بالإضافة إلى اعتباره أن انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة، وسيطرة هذه الأخيرة على وسائل الإنتاج سيحقق التنمية السياسية في المجتمع لا يعني بالضرورة كذلك، بل إن المعني من كل هذا يتمثل في انتقال السلطة والسيطرة الاقتصادية في يد طبقة واحدة دون إفساح المجال أمام الطبقات الأخرى في أن تمارس حقها سواءً في المشاركة في السلطة أو في السيطرة على وسائل الإنتاج، كما أن خضوع النظام السياسي لطبقة معينة ودفاعه عن مصالحها دون غيرها يتعارض مع المعايير الحديثة لقياس مدى تنمية أو تخلف النظام السياسي.[1]

3- المدخل البنائي الوظيفي: يشمل هذا المدخل كتابات "**تالكوت بارسونز**"، "غابريال **ألموند**"، "**دايفيد استون**"، "**روبرت ميرتون**" وغيرهم من علماء الأنتربولوجيا وعلم الاجتماع السياسي، الذين حاولوا ربط التنمية السياسية بما هو سائر في العالم الغربي.[2]

وينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي وعلى رأسهم "**تالكوت بارسونز**" إلى المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا مترابطا ترابطا داخليا ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة، بحيث كل خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق.[3]

وقد استمد علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم البنائية الوظيفية من الدراسات الاجتماعية، غير أنهم لم يكتفوا بتلك المفاهيم في تحليلاتهم مما دفعهم إلى طرح مفاهيم جديدة، حيث ركزوا على الأبنية والوظائف بدلا من الدساتير والمؤسسات الحكومية، كما استخدم الباحثان "**غابريال ألموند**" و"**كولمان**" مفهوم النظام بدل الدولة والوظيفة بدل السلطة والقوة والأدوار محل المناصب والأبنية بدل المؤسسات.[4]

إن التحليل البنائي الوظيفي للتنمية السياسية يفترض أن النظام السياسي المتطور هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص وفي توافر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكنه من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية، ويذكر رواد المدخل البنائي الوظيفي أن هناك 3 وظائف مهمة في دراسة التنمية السياسية:

أ- قدرات النظام السياسي: والمتمثلة في:

- القدرة الاستخراجية التي يقصد بها ما يحصل عليه النظام السياسي من بيئته من موارد (اقتصادية، ومالية...الخ) لاستمرار بقائه.

---

[1] ليلى عمارة، مرجع سابق، ص45.

[2] فاطمة بودرهم، مرجع سابق.

[3] نبيل حميدشة، البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة -النظرية والواقع-، ص481.

[4] محمد شلبي، مرجع سابق، ص174.

– القدرة التنظيمية: هي التي تسمح له بضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع وأداء دور المسيطر عليها.

– القدرة التوزيعية: هي قدرة النظام السياسي على توزيع الموارد المتاحة له من بيئته بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

– القدرة الاستجابية: أي قدرة النظام السياسي في الاستجابة إلى مطالب بيئته من خلال القرارات والأفعال التي يتخذها كردة فعل.

– القدرة الرمزية: تشير إلى قدرة النظام على تعبئة تأييد الجماهير عن طريق استخدام الرموز المؤثرة.[1]

ب– وظائف التحويل: وتعني العملية التي يتم بموجبها تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات في شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية، وتتمثل هذه الوظائف في: التعبير عن المصالح وتجميعها، صنع القواعد وتطبيقها، الفصل في المنازعات وفقا للقواعد وأخيرا الاتصال السياسي.

ج– وظائف التكيف والحفاظ على النظام: وذلك حتى يتمكن النظام من الحفاظ على بقائه واستمرار أدائه لوظائفه لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تحيط به من البيئة الداخلية والخارجية، ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجنيد السياسي.[2]

4– المدخل البيئي الحضاري: ويعرف المدخل البيئي بأنه: "البيئة الطبيعية التي يعد المحيط الحيوي جزءا منها فهو يبدأ بها ويركز عليها وينطلق من ذلك لدراسة سائر الجوانب البيولوجية، ويقوم المدخل البيئي على دعائم ثلاث تتمثل أساسا في محور المشكلات البيئية ومحور التطبيقات البيئية بقصد الارتقاء من مستوى التعرف على البيئة إلى التعامل معها وصولا إلى تحديثها والارتقاء بها.[3]

إن المنظور البيئي الحضاري في دراسته للتنمية السياسية يجمع بين مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المستضعفة عامة والمجتمعات العربية الإسلامية خاصة وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين الاتصال والاستفادة من المداخل المنهجية الغربية دون الوقوع في تحيزاتها.[4]

وفي هذا المدخل أعطيت الأهمية للاعتبارات البيئية الحضارية في دراسة النظم السياسية والإدارية، حيث أن فهم النظام السياسي يكمن في معرفة الظروف المحيطة به.[5]

---

[1] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص ص37–38.

[2] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص38.

[3] يحيى العمارين، (أثر استخدام المدخل البيئي في تدريس علم الأحياء، طلبة الصف الثامن من التعليم الأساسي على تنمية اتجاهاتهم نحو البيئة)، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد2، المجلد28، 2012م، ص ص170–171.

[4] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص44.

[5] فاطمة بودرهم، مرجع سابق.

المطلب الخامس: علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية

يعد المجتمع المدني من بين أبرز الفواعل في الدولة باعتباره يمثل القطاع الثالث، إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص. وتظهر مشاركته جليا في تحقيق التنمية السياسية من خلال ما تقوم به منظماته من وظائف في مجال التنشئة السياسية، وكذا في دعم وتقوية حجم المشاركة السياسية، بالإضافة إلى سعيه لتوفير البيئة الديمقراطية داخل النظام السياسي.

وتبرز مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية من خلال عدة آليات:

1- الآليات القانونية والسياسية:

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا يقر التعددية الحزبية، حرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية ويحمي الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- ضرورة وجود احترام للقواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني المنصوص عليه دستوريا.
- توافر صيغة سياسية تفسح المجال لمختلف هيئات وقوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية منظمة، أي الديمقراطية تأسس صيغة تطور المجتمع المدني.[1]

2- الآليات الاقتصادية والاجتماعية: والمقصود بالآليات الاقتصادية والاجتماعية توافر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، شريطة أن يقوم النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة وفي هذه الحالة ينحصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات وإدارة المرافق التي قد يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.[2]

إنهاء الأسلوب البيروقراطي وإعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة، تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية.

إن التنمية الاقتصادية تمنح فرصا كبيرة لقيام العديد من تنظيمات المجتمع المدني، والتي بالإضافة لدورها الرقابي على عمل الحكومة فإنها تسعى جاهدة للتشجيع على قيام مشاركة سياسية

[1] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص218.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص296.

وتعمل على خلق رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.[1]

3- الآليات الثقافية: إن أهم ما يمكن إدراكه والاتفاق عليه أنه لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها، لأن المجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة وقيم وأفكار ترسّخت في أذهان الأفراد وتبلورت فيما بعد في شكل توجهات فكرية يستلزم تنظيمها وتوجيهها، فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة كلما كان ذلك عائقا أمام تطور المجتمع المدني، وكلما كانت الثقافة السياسية عالية كلما كان ذلك محفزا أمام تطوره.[2]

وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية تحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة وثقافة التبعية.[3]

وعليه فإنه من غير الممكن للديمقراطية كبنية وكآليات وقواعد أن تنضج وتترشح على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة. ولا يمكن لتنظيمات المجتمع المدني كأدوات للعمل السياسي أن تضطلع بدور فعال في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها.[4]

وعليه نستنتج أن دور المجتمع المدني في التنمية السياسية يكمن في مساعدته على إقبال المواطنين على المشاركة السياسية، بالإضافة إلى مختلف العمليات التي يقوم بها التي تؤدي إلى تعزيز الثقافة السياسية ونشر الوعي السياسي. وبالتالي تجسيد التنشئة السياسية التي تعتبر القاعدة الأساسية لمختلف الممارسات السياسية.[5]

---

[1] محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص ص180-181.

[2] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص68.

[3] ليلى عمارة، مرجع سابق، ص69.

[4] محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص179.

[5] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص69.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

لقد تناولنا في هذا الفصل التطور التاريخي للمجتمع المدني، حيث كانت ولادة المفهوم مفهوما وممارسة نتيجة تمخضت من رحت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عاينتها المجتمعات الأوروبية بعد عصر النهضة. إلا أن نشاطات ووظائف المجتمع المدني لم يخل منها تاريخ العرب وحضارتهم وكان في كل مرحلة يكتسي مفهوما جديدا وصولا إلى المفهوم الحالي.

كما عالجنا في المبحث الثاني مفهوم التنمية السياسية انطلاقا من التطور التاريخي للمصطلح، وأهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية وصولا إلى تعريف إجرائي للمفهوم مع التطرق إلى أهم المفاهيم المشابهة له.

لنحاول في نهاية الفصل الربط بين المتغيرين من خلال تناولنا لمطلب يعالج العلاقة بين المجتمع المدني كفاعل رئيسي من فواعل تحقيق التنمية السياسية.

ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها في نهاية هذا الفصل ما يلي:

– أن المجتمع المدني عبارة عن "مجموعة من المنظمات التطوعية المستقلة نسبيا التي تكون المجال العام لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الثقافة المدنية والاحترام والتراضي والإدارة السلمية والتنوع والاختلاف". وعليه فقد بات المجتمع المدني أحد أدوات التغيير الفعلية والناشطة بحيث لم يعد يقتصر دوره على تقديم الخدمات التنموية فحسب، لا بل أصبح ناشطا أساسيا في الدفاع عن الديمقراطية والحريات ومحاربة الفساد بكل أشكاله والدفاع عن حقوق الإنسان، وبمعنى آخر فإن مهمة المجتمع المدني هي تمكين المجتمع من أجل الانتقال به من واقع الرعية إلى المواطنة والمشاركة في بناء المجتمع.

– أما عن التنمية السياسية فيمكن تعريفها على أنها "عملية متخصصة متفرعة عن التنمية الشاملة، تستهدف تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية لإقامة نظام سياسي متمايز بنيويا ومؤسسيا ومتخصص وظيفيا وقادر وفاعل إنجازيا، يمارس سياسة وضعية عقلانية أساسها المشاركة الشعبية في العملية السياسية لبلوغ مستوى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، والاستجابة الفعالة للمطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية". وعليه فإن التنمية السياسية هي العملية التي يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على واجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي مما يزيد من فعاليته واستقراره.

الفصل الثاني

دور المجتمع المدني في التنمية السياسية

الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في التنمية السياسية

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في التنشئة السياسية

المطلب الأول: تعريف التنشئة السياسية

المطلب الثاني: قنوات التنشئة السياسية

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في التنشئة السياسية

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في المشاركة السياسية

المبحث الثالث: المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

المطلب الثاني: صور ومبادئ الديمقراطية

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية

المبحث الأول

دور المجتمع المدني في التنشئة السياسية

يلعب المجتمع المدني دورا فعالا في عملية التنشئة السياسية حيث يساهم بواسطة مختلف مؤسساته في تحقيقها وذلك لأهميتها في المجتمع، ولكونها أداة خلق ثقافة مدنية جديدة من أجل الانتقال بالمجتمع من التخلف إلى التقدم.[1]

المطلب الأول: تعريف التنشئة السياسية

تتنوع وتتعدد التعاريف المقدمة لمفهوم التنشئة السياسية حيث لا يزال هذا المفهوم يشوبه الكثير من الخلط والاختلاف، وبالتالي لا يوجد تعريف جامع مانع له باختلاف زوايا الفحص والتحليل وتباين المنظور ممن تناولوه، وعليه فقد عرف:

- "**هيربرت هيمان H.Hyman**" التنشئة السياسية بأنها: "تعليم المرء المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع بما يساعده على التفاعل معه".

- ويعرفها "**كينيت لانجتون K.Langton**": "أن التنشئة السياسية في أوسع معانيها، إنما تشير إلى كيفية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل".

- ويذهب "**روي E.Rowe**" أن التنشئة السياسية: "هي تلك العملية التي تنتقل بواسطة المعتقدات والمشاعر المتعلقة بالثقافة السياسية إلى الأجيال المتعاقبة".[2]

- وقد عرفها "**د.صادق الأسود**" بأنها: "العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه السياسية وردود أفعاله اتجاه الظاهرة السياسية".

- كما عرفها "**ريتشارد داوسن**" بأنها: "العملية التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ومعارفه ومشاعره وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي".[3]

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن التنشئة السياسية تتضمن أربعة مجالات هي:

- **الثقافة السياسية:** مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الشرعية والمشاركة.

- **مهارات التفكير السياسي:** ويقصد بها تنمية الفرد على استخدام المهارات العقلية في وصف وتفسير وتحليل وتقييم الظواهر والمعلومات والحقائق السياسية.

- **الاتجاهات السياسية:** قدرة التنشئة على تكوين وبلورة اتجاهات سياسية لدى الفرد تساعده في تحديد موقفه إزاء الأشخاص أو الأحداث السياسية.

---

[1] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص43.

[2] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية –دراسة في الاجتماع السياسي الأدوات والآليات–، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2002م، ص19.

[3] عابد خالد رسول، (مسارات التنشئة السياسية في إقليم كورديستان–العراق بين التعبئة الحزبية والتأهيل الديمقراطي)، مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق، العدد3، المجلد2، 2016م، ص96.

– **مهارات المشاركة السياسية:** قدرة التنشئة على تنمية المهارات لدى الفرد مثل الاتصال بالآخرين والتعاون معهم وتعلم فن الحوار السياسي أو التفاوض والقدرة على الإقناع أو التأثير في الآخرين.

المطلب الثاني: قنوات التنشئة السياسية

تتبع أهمية قنوات التنشئة السياسية وفواعلها من أن الإنسان يعايش طيلة حياته وحدات اجتماعية عديدة بعضها ينتمي إليها جبرا والآخر طوعا. وفي غمار علاقته بهذه الوحدات يكتسب الفرد قيما ومعايير واتجاهات تؤثر في سلوكه واتجاهه السياسي، وتؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر في بناء شخصيته.[1]

وعليه فالتنشئة السياسية هي: "تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة السياسية من خلالها إلى اكتساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم (الثقافة السياسية القائمة)، لكن تتضمن كذل عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع".

وهذه المؤسسات تتمثل في الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، جماعة الرفاق، الأحزاب والمؤسسات الدينية...الخ.[2]

1- الأسرة: تعد الأسرة رغم صغر حجمها من أقوى الجماعات الاجتماعية والأكثر تأثيرا في تشكيل حياة الفرد وتحديد مستقبله، فمن خلالها يتعلم أساليب المجتمع وثقافته، مما يعينه على تحقيق التفاعل والتوافق والانسجام مع الآخرين، وبالتالي تمكنه من المشاركة في الحياة الاجتماعية كصفة عامة.[3]

وينظر إلى الأسرة على أنها أول قناة من قنوات التنشئة السياسية، وذات أهمية بالغة، فهي التي تقوم بنقل كافة المعارف والاتجاهات والمهارات والقيم إلى الأفراد باعتبارها المحطة الأولى التي يعيش فيها الفرد، وهي التي تمكنه من أن يعيش حياة اجتماعية ناجحة بين أفراد المجتمع، كما تلعب التنشئة السياسية في نطاق الأسرة دورا مهما في غرس قيم وسلوكيات في الفرد يمكنها فيما بعد أن تحدد سلوكه السياسي. وهي في نهاية المطاف تعتمد على مدى التوافق بين ما يتلقاه الطفل في المنزل وبين ما يراه أو يسمعه بواسطة وسائل التنشئة السياسية الأخرى.[4]

---

[1] فريدة قصري، (التنشئة السياسية في ظل عولمة حقوق الإنسان)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009م-2010م)، ص ص82-83.

[2] آلاء مختار حسن غتيمي، (إدراك الطفل للمفاهيم السياسية في ضوء مصادر التنشئة السياسية)، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، العدد17، ج2، 2016م، ص06.

[3] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية –دراسة في الاجتماع السياسي الأدوات والآليات–، مرجع سابق، ص25.

– **المدرسة:** مؤسسة اجتماعية مكملة للأسرة، تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية، وتزود الطفل بالمهارات والخبرات الاجتماعية والعملية والمهنية الجديدة إلى درجة التأهيل الاجتماعي المقبول (أنظر فريدة قصري ص89).

[4] يسرى زريقة وأمجد بهجت دنورة، (دور القنوات الفضائية في التنشئة السياسية –دراسة ميدانية في مدينة اللاذقية–)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد5، المجلد38، 2016م، ص354.

وعليه يمكن القول أن الأسرة تلعب دورا مهما وكبيرا في تشكيل ملامح شخصية الفرد المستقبلية وتحديد معالم سلوكه السياسي، من خلال العلاقة التي تربط الطفل بوالده الذي يساهم في تشكيل الجانب الأكبر من شخصيته، ويسهم في توحده مع عدد من الأنماط الثقافية والقيم التي يتكون منها البناء الاجتماعي والسياسي.[1]

2- المؤسسات الدينية: تعد المؤسسة الدينية أقدم مؤسسة للتنشئة السياسية بعد الأسرة، وذلك أنه منذ بدء الخليقة والإنسان يسعى للانضواء في إطار عبادة معينة. ومهما كان شكل المؤسسة الدينية: مساجد، كنائس، معابد،... فقد كانت تعمل على تحقيق التواصل بين رجال الدين والفرد العادي، فيكتسب من خلالها قيما عقائدية، كمفهوم الحلال والحرام مثلا. كما لعبت المؤسسة الدينية دور المدرسة ووسائل الإعلام أيضا.[2]

3- المؤسسات التعليمية:

أ- المدرسة: إن كانت الأسرة هي المصدر الأول والأساسي في تنشئة الفرد، فإن المدرسة هي ثاني مصدر يتحمل مسؤولية تعليم الفرد وتنشئته ليصبح مواطنا صالحا في مجتمعه.[3] حيث تعتبر المدرسة واحدة من المؤسسات التربوية المسؤولة عن التربية السياسية، كونها وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة على تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وتحديد نظرية اتجاه البناء الاجتماعي القائم، فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب المدرسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط بها الطالب.[4]

وتكتسب المدرسة أهميتها كما يتحدد دورها في هذا المجال من عدة اعتبارات يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- طول الفترة التي يقضيها الفرد بالمدرسة خلال مختلف مراحل التعليم، وما يترتب عليه من تراكم كمي للمعارف والقيم السياسية التي تنتقل إليه من المقررات الدراسية.

- طبيعة النظام المدرسي ونمط العلاقات السائدة فيه، من خلال المناخ الخاص بها الذي يساعد في تحديد نظرة الفرد اتجاه البناء الاجتماعي والسياسي القائم.

---

[1] سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة، اشتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص49.

[2] مرزاق قنفود، (دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الدستوري الديمقراطي التونسي-)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، 2011م-2012م)، ص57.

[3] كريمة حوامد، (دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية -دراسة ميدانية بجامعة باتنة-)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، 2008م)، ص52.

[4] ناصر إبراهيم الشرعة وآخرون، (دور المدرسة في التربية السياسية لطلبة المرحلة الثانوية بالأردن)، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد37، 2015م، ص228.

– نوعية المعلم وعلاقته بتلاميذه، فكلما كان المعلم مؤمنا بقيم النظام السياسي كان أكثر قدرة على غرسها في نفوس تلامذته خاصة إذا كان قريبا منهم.

– نوعية المنهج الدراسي ومحتواه الذي ينبغي أن يكون حاملا القيم السياسية الأساسية التي يسعى المجتمع والنظام السياسي نقلها إلى أبنائه وتنشئتهم عليها.[1]

ولهذا تعد المدرسة من المؤسسات التربوية الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى الطلاب، فاحتواء المدرسة للطالب فترة زمنية طويلة سواء كان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي أم بالنسبة للعام الدراسي أو بالنسبة لعمر المتعلم، يؤثر فيه ويعدل من سلوكه إضافة إلى اكتسابه المعلومات المختلفة التي تساعده في حياته.[2]

ب– الجامعة: الجامعة على مستوى دورها الفكري والسياسي، تعد بامتياز من أهم قنوات التنشئة السياسية والفكرية للشباب والمساهمة في تكوينهم كمواطنين واعيين بشروط وجودهم وحاملين لبعض قيم التجديد والتحديث والتغيير، ومهيئين للاندماج في محيطهم السوسيولوجي والثقافي والحضاري كفاعلين ومبادرين ومنتجين.[3]

ومن أهم وسائل تأثير الجامعة على الفرد:

– مضامين مناهج التعليم والتكوين، التي تبنى غالبا وفق أسس تربوية وسياسية وأساليب وطرق منهجية.

– البحث العلمي والأطر الجامعية الباحثة، حيث تعمل مؤسسات التعليم العالي على توجيه وعقلنة القرار السياسي والاجتماعي وترشيد الممارسة الفكرية والاجتماعية بشكل عام.

– الإطار التنظيمي البيروقراطي للجامعة والتعليم العالي عموما، حيث تتميز الجامعة عن غيرها من مؤسسات التعليم ببعض الاستقلالية الذاتية النسبية في التسيير المادي والبشري وبهامش لا بأس به من الحرية الأكاديمية.[4]

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن التعليم يلعب دورا فاعلا في عملية التنشئة، حيث تنحصر وظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها مؤسسات التربية والتعليم الرسمي في نشر

[1] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية –دراسة في الاجتماع السياسي الأدوات والآليات–، مرجع سابق، ص36–37.

[2] ناصر إبراهيم الشرعة وآخرون، مرجع سابق، ص228.

[3] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص49.

[4] كريمة حوامد، مرجع سابق، ص54.

إيديولوجية الطبقة السائرة بين الأطفال وهم ما يزالون قابلين للتشكيل بغية إعداد جيل من المواطنين يشارك في الحياة الاجتماعية والسياسية داخل التدرج الاجتماعي القائم.[1]

4- وسائل الإعلام: لقد أخذت وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة أبعادا كثيرة في الحياة السياسية للمجتمعات مما دعم موقفها باعتبارها السلطة الرابعة، وذلك ما جعل منها مصدرا من مصادر التنشئة السياسية وهمزة وصل بين الحياة العامة للشعب والحياة السياسية والسلطة.[2]

إن أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في التنشئة السياسية تكمن في قوة تأثيرها على الأفراد والجماهير، ومن بين جوانب هذا التأثير نجدها تعمل على تراكم المكاسب الثقافية والمعارف والمعلومات السياسية، تعمل على بناء المواقف السياسية، تسعى إلى تعزيز المواقف والأفكار السابقة والتحفيز على المنافسة والحوار،[3] وتسهم وسائل الاتصال من جهتها في تكوين ثقافة المجتمع وثقافة أبنائه وتربيتهم باعتبارها المربي الثالث، حيث يستخدم كل مجتمع نظامه الإعلامي على أساس أنه معلم لنقل التراث الاجتماعي من جيل لآخر. وهي تقوم بذلك من خلال تنفيذ مهام شبيهة بمهام المربين بفضل ما تقدمه من برامج التوعية والتثقيف والترفيه للفرد، التي تساعده على تكوين شخصيته وهندسة سلوكه بمعارف وأفكار وأنماط سلوك ونماذج من طرائق العيش الجديدة، كما تعلم الإنسان الأدوار الاجتماعية بفضل ما تقدمه من نماذج الأدوار التي تبين للأطفال والشباب أساليب حياة يستطيعون أن يتوحدوا معها.[4]

واعتبارا لهذه الحقائق التي جاءت نتيجة الدراسات الكثيرة التي أجريت حول العلاقة بين التنشئة السياسية ووسائل الإعلام، يتأكد الأثر المباشر الذي تحدثه تلك الوسائل في تنشئة الفرد سياسيا في مختلف مراحل عمره، بالإضافة إلى احتلالها الريادة في عملية تحديث المجتمعات وبلورة ثقافة سياسية.[5]

- **وسائل الإعلام:** هي العملية أو الأداة التي يمكن بواسطتها نقل التعبير الذي يحدث في إحدى مناطق المجال السلوكي إلى منطقة أخرى، وتضم الصحف والنشرات، لوحات الإعلانات، المحلات، الكتب، الإذاعة، المسرح، السينما والتلفزيون. (أنظر قصري فريدة: مرجع سابق، ص99).

[1] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية -دراسة في الاجتماع السياسي الأدوات والآليات-، مرجع سابق، ص40.

[2] سليم بوسقيعة، (الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها)، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة2، العدد11، مارس 2015م، ص123.

[3] بدر الدين بلمولاي، (دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة (الجزائر)، العدد29، جوان 2017م، ص07.

[4] فريدة قصري، مرجع سابق، ص100.

[5] سليم بوسقيعة، مرجع سابق، ص124.

5- جماعة الرفاق: يعرفها "**الرشدان**" بأنها: "مجموعة من أفراد متساوين تقوم بينهم روابط طبيعية على قدم المساواة وفقا لميولهم ويعبرون عن أنفسهم تعبيرا ذاتيا، إذ أنها تؤثر على سلوك أفرادها، فالعضو فيها يجب أن يخضع لمعايير الجماعة، التي تحدد له نوع الاتصالات التي يمكن القيام بها".[1] وتعرف أيضا بأنها: "جماعات الأصدقاء الذين يكون معهم الفرد علاقات شخصية أولية قوية، ويشكلون أحد مصادر المعلومات والأفكار السياسية طيلة حياة الفرد".[2]

إن دور هذه الجماعات في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية مهم وكبير ويعد متكاملا مع دور الأسرة في هذا المجال، خاصة في مرحلة المراهقة، والمراحل المتأخرة من النضج السياسي لدى الفرد، فبواسطة هذه الجماعات يتعلم الفرد كيفية التفاعل بنجاح مع الآخرين كي يكتسب مكانة مناسبة له بين أصدقائه، كما تحتل السلطة غير الشخصية للجماعة محل السلطة الشخصية للوالدين خلال ديناميات التفاعل الاجتماعي للجماعة مما تمكنه من اكتساب أنماط تفكير وسلوكات وتوجهات سياسية جديدة.[3]

وبالإضافة إلى ذلك فإن جماعة الرفاق مهمة في تحديد متى ولأي مدى سيتخذ الفرد أدوارا سياسية كبيرة في حياته وبالذات أدوار المشاركة، وهي توفر للفرد البالغ مؤشرات مستمرة يفهم من خلالها التغيرات اليومية في المحيط السياسي بغية التكيف معها، وهي تعمل إما على تعزيز أو إضعاف التوجهات والهويات السياسية التي تم تنميتها في مرحلة مبكرة من العمر.[4]

6- الأحزاب السياسية: لقد تعددت التعاريف المقدمة للحزب السياسي عند مختلف المفكرين العرب أو الغرب، لكن كانت في مجملها تصب في بوتقة واحدة، ومن بين التعريفات المقدمة للحزب السياسي نجد تعريف الدكتور "أسامة الغزالي حرب" الذي عرفه على أنه: "مجموعة من الأفراد ذات بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثلي المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها".[5]

وتقوم الأحزاب السياسية بدور فعال في عملية التنشئة السياسية، من خلال غرس القيم والتوجهات التي تتماشى وإيديولوجية الحزب، وذلك من خلال الوسائل القانونية المتاحة له، كما ينظر إليه على أنه البناء السياسي الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة نظرا لعملية التجميع التي يقوم بها وكثرة

---

[1] ماجد محمد الزيودي، (تطور جماعة الرفاق في المجتمعات العربية المعاصرة ودلالاتها التربوية –رؤية تحليلية–)، مجلة العلوم التربوية، جامعة طيبة، العدد4، الجزء1، أكتوبر 2016م، ص487.

[2] ناصر إبراهيم الشرعة وآخرون، مرجع سابق، ص227.

[3] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية –دراسة في الاجتماع السياسي الأدوات والآليات–، مرجع سابق، ص29.

[4] فريدة قصري، مرجع سابق، ص104.

[5] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987م، ص21.

الأفراد المنتمين إليه، وإمكانية مشاركتهم المباشرة والواسعة في العملية السياسية بصورة دائمة ومنضبطة خدمة للفرد والمجتمع بصفة عامة.[1] كما تسعى الأحزاب السياسية إلى تقديم خدمات اجتماعية وسياسية للمواطنين حيث تساعد على تكوين الرأي العام والنهوض به وتوجيهه ومن ثم إعداد الكوادر السياسية الواعية.[2]

كما تعمل على توعية الجماهير بحقوقهم وواجباتهم لتحفيزهم على المشاركة في صنع القرار والتأثير على صانعي القرار. ومن ثم تعد الأحزاب أحد الركائز الرئيسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي وهي القناة الأفضل للمشاركة السياسية.[3]

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في التنشئة السياسية

يقوم المجتمع المدني على تنظيمات تطوعية حرة، تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية، وتبتعد تلك المنظمات عن دور السلطة في صناعة قراراتها وسن برامجها التثقيفية في مجال الوعي والتثقيف الاجتماعي والسياسي من خلال دورها الأساسي والفعال في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقات الحاكمة.[4]

ويتمثل دور المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية في تكوين الفرد سياسيا وجعله يكتسب قدرا من المعرفة والفهم لما يحيط به من مسائل سياسية كنظم الحكم وتصرفات القادة السياسيين...الخ، وذلك بتنمية قدراته وبناء وتنظيم خبراته عن العالم السياسي الذي يدور حوله. كما تقوم هذه المؤسسات بتأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة وذلك إيمانا منها بالتجربة الديمقراطية وتعميق مفهومها وممارستها.[5]

وخلاصة القول أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد طيلة حياته، وتعتبر منظمات المجتمع المدني أبرز قنوات التنشئة السياسية التي يتعلم الفرد من خلالها قيم ومبادئ من شأنها تكوين فرد واعي سياسيا قادر ومؤهل للمشاركة في الحياة السياسية وبالتالي تفعيل التنمية السياسية.[6]

---

[1] مرزاق قنفود، مرجع سابق، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص54.

[3] ناصر إبراهيم الشرعة وآخرون، مرجع سابق، ص227.

[4] تاجي الغزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ص03.

[5] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص ص54-55.

[6] ليلى عمارة، مرجع سابق، ص58.

المبحث الثاني

دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية

يعتبر مفهوم المشاركة من المفاهيم القديمة التي تم تناولها من خلال أفكار الفلاسفة والسياسيين، حيث يعني توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة. ومن خلاله تتاح الفرص للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم أو يصوتوا أو يشجعوا اتجاها سياسيا معينا أو يحشدوا قواهم حول القضايا السياسية الخاصة بهم.[1]

تعرف المشاركة في معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية على أنها: "تعاون فرد مع فرد آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز عمل مشترك"، كما ويعرفها أيضا على أنها: "المساهمة أو التعاون في أي وجه من وجوه النشاط، كاشتراك الأفراد في نشاط اجتماعي أو المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسؤولية".[2]

ورغم تعدد الآراء حول مفهوم المشاركة السياسية إلا أنها تتفق في مجملها حول نقاط محددة تتمثل في: العمل الإرادي الذي يقوم به المواطن باعتباره فردا يتساوى مع الآخرين في قضايا تتعلق بمصالح المجموع والفرد، إضافة إلى التنظيم الذي تحوز عليه هذه العملية الطوعية في جوهرها ومظهرها، بالإضافة إلى أن العملية ذات أهداف مشتركة وموحدة في كثير الأحيان.[3]

يرى "**صامويل هنتنغتون**" أن المشاركة السياسية تعني: "أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن الإجماع الشعبي متمثلا في المناقشة والتدبير الشعبي".

وهي عند كل من "**لوسيان باي**" و"غابريال **ألموند**" تعني: "مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية... وأن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية باشتراك الجماهير في العمل السياسي...".[4]

وقد قدم "**وينر**" من جهته تعريف للمشاركة السياسية بأنها: "كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية".[5]

---

[1] فيروز زرارقة، (دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية)، جامعة سطيف 2، ص04.

[2] محمد حشمون، (المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية)، (مداخلة في المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلم الأهلي، طرابلس، 19-21 مارس 2015م)، ص06.

[3] ناصر محمود رشيد شيخ علي، (دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، طرابلس، 2008م)، ص30.

[4] علي عباس مراد، مرجع سابق، ص36.

[5] ناصر محمود رشيد شيخ علي، مرجع سابق، ص31.

لقد عرفها كل من "**ناي Nie**" و"**فيربا Verba**" بأنها: "الأنشطة التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام ومهامهم التي يؤدونها والتأثير في بعض القرارات السلطوية". كما عرفها "**إسماعيل علي سعد**" بأنها: "انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواءً كان هذا الانشغال عن طريق التأييد، الرفض، المقاومة، أو التظاهر وما إلى ذلك".[1]

وعليه نخلص أن المشاركة السياسية تتصف بجملة من الخصائص أهمها:

– المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي يقوم به الأفراد نتيجة شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف.

– المشاركة سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد عن طريق تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

– المشاركة حق وواجب في آن واحد على كل فرد من أفراد المجتمع.

– المشاركة هدف ووسيلة، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لأنها تمكن الجماهير من القيام بدور محوري في دفع عجلة التنمية.

– المشاركة سلوك إيجابي واقعي، كونها تتمثل في مجموعة أعمال ذات الصلة بحياة وواقع الجماهير.

المشاركة عملية شاملة ومتكاملة، تهدف إلى اشتراك كل أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية (المعرفة، الفهم، التخطيط، التنفيذ، التقويم) ومشاركة الفوائد والمنافع.

– للمشاركة مجالات مختلفة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بحيث تتيح للفرد حق المشاركة في أحدها أو في كلها في فترة زمنية واحدة، كما قد تكون المشاركة الجماهيرية محلية أو إقليمية أو قومية.[2]

[1] فريدة قصري، مرجع سابق، ص116.

[2] سعاد بن قفة، (المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا (1962م–2005م))، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2011م–2012م)، ص84–85.

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية

تختلف أشكال المشاركة السياسية من مجتمع لآخر وكذلك داخل المجتمع نفسه من زمن لآخر وضمن نظام سياسي معين وغيره من الأنظمة، ويعتمد ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام.[1]

ويقسم "**إبراهيم أبراش**" أشكال المشاركة السياسية إلى ثلاث مستويات:

1- مشاركة منظمة: يتجسد هذا النوع من المشاركة في إطار المؤسسات أو التنظيمات القائمة، التي تمثل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة تقوم بها الأحزاب السياسية، النقابات، الاتحادات المهنية...الخ.

2- مشاركة مستقلة: يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك.

3- مشاركة ظرفية: تتم في المناسبات، وتضم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور، تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات.[2]

كما صنف الدكتور "**عبد الهادي الجوهري**" أنماط لأشكال المشاركة السياسية إلى نمطين هما:

- **النمط الأول:** يتمثل في المشاركة التي تشمل النشاطات السياسية المباشرة، المتمثلة في تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة.
- **النمط الثاني:** يتمثل في المشاركة السياسية التي تشمل النشاطات السياسية غير المباشرة، المتمثلة في معرفة المسائل العامة، العضوية في هيئات التطوع، بعض أشكال العمل في الجماعات الأولية.[3]

إن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها الأفراد بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، وتختلف دوافع المشاركة السياسية من نظام سياسي لآخر، كما وقد تختلف من فرد إلى فرد آخر.

وعليه فإن من أهم الأسباب التي تدفع بالفرد لأن يشارك في الحياة السياسية هي:

أ- الدوافع العامة: وتتمثل في:

- الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه.
- حب العمل العام والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسينه.

---

[1] ناصر محمد رشيد شيخ علي، مرجع سابق، ص38.

[2] محمد لمين لعجال أعجال، (إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد12، نوفمبر 2007م، ص245.

[3] سعاد بن قفة، مرجع سابق، ص91.

– الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة.

– عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية كالأسرة، المدرسة، الأحزاب، وسائل الاتصال، تجعل منه مواطنا مشاركا.

– توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والمناخ الديمقراطي السليم الذي يتيح لهم فرصة حرية التفكير والتعبير.

ب– الدوافع الخاصة: وتتمثل في:

– تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.

– إشباع الحاجة إلى المشاركة.

– تحقيق مصالح شخصية ومنافع مادية وغيرها من المصالح.[1]

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في المشاركة السياسية

يبرز دور المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية في عدة مظاهر، ويتوقف على عدة اعتبارات تشكل ضوابط لتنظيم المشاركة السياسية، وتحدد في الوقت نفسه صيغة المشاركة المعترف بها أو المسموح لها داخل المجتمع، فمن بين أهم الأهداف التي يسعى المجتمع المدني لتحقيقها هي تنظيم الحركة السياسية للجماهير وتسيير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل مشروع.[2]

وفي هذا الإطار فإن المجتمع المدني يسعى لتحقيق المشاركة من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية اتجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة للأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية، فضلا عن محاولة التقليل من مظاهر الاغتراب السياسي، وذلك بسعيه للتقليص من حالة التناقض بين الفرد ومؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية،[3] كما أن منظمات المجتمع المدني تعزز الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة فهي تقوي حكم القانون، كما يمكنها أن تتحول إلى وسائط مهمة للمحاسبة والشفافية تعود بالفائدة على المواطنين وتمثيلهم بفاعلية أكبر من الأجهزة التشريعية الرسمية التابعة للحكومة.[4]

[1] نادية بونوة، (محاضرات في مقياس المدخل إلى علم السياسة)، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2015م–2016م، ص06.

[2] فاطمة الزهراء المداح، مرجع سابق، ص65.

[3] ليلى عمارة، مرجع سابق، ص ص62–63.

[4] ناصر محمد رشيد شيخ علي، مرجع سابق، ص69.

وعلى هذا الأساس يتنامى الشعور لدى الأفراد بأنهم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته، يصبح لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم، ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها، للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون الحاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح، ومن خلال هذا الدور الذي يلعبه المجتمع المدني يتم تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة بأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.[1]

[1] محي الدين بياضي، مرجع سابق، ص ص156-157.

المبحث الثالث

المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

تعود الجذور الأولى لمفهوم الديمقراطية إلى الأصل اليوناني، أين عرفها كل من "**أرسطو**"، "**أفلاطون**"، و"**سقراط**" على أنها حكم الشعب، وكلمة الديمقراطية لغويا مركبة من مصطلحين في اللغة اليونانية: (Demo) وتعني الشعب، و(Kratas) وتعني حكم، وتبين هنا شكل حكم الشعب على أنه المباشرة في المشاركة والتمثيل.[1]

ومع ذلك يعد مصطلح الديمقراطية من المفاهيم التي دار ومازال يدور حوله جدال كبير، حيث لا يزال من الصعب إيجاد تعريف جامع مانع له، ولكن على الرغم من تباين التعريفات واختلافها، يمكن تعريف هذه الأخيرة على أنها:

– "نظام سياسي وحقوقي، يقوم على مجموعة من القيم والأعراف والتشريعات التي تعمل ضمن آليات تنظيم العلاقة بين مختلف مؤسساتها التي تتعاون فيما بينها لكنها مستقلة عن بعضها فيما يعرف باستقلالية السلطات".[2]

– تعرف الديمقراطية في المفهوم الليبرالي على أنها: "نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع أو الاعتراف الشعبي، ويعرف عادة باسم (الديمقراطية النيابية) فيكون الحكم الفعلي محصور في يد طبقة محدودة هي الحكومة لاستحالة اشتراك عدد أكبر من الأفراد في إدارة شؤون البلاد".

– كما وتعرف في المفهوم الماركسي على أنها: "تلك التي تتحقق عندما تحرر الطبقة العاملة نفسها من استغلال الطبقة الرأسمالية، وتتولى السلطة السياسية حينئذ إقامة حكم ديمقراطي يمثل مصالح الغالبية الساحقة من الطبقات الكادحة وذلك كمرحلة ضرورية ومؤقتة للتحول من الرأسمالي إلى الاشتراكية والديمقراطية الكاملة".[3]

– ويرى "**الجابري**" من جهته أن الديمقراطية هي: "ذلك النوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، بين الدولة والشعب، وتلك العلاقة المبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يقررها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن السياسية منها بالخصوص".[4]

---

[1] صونية العيدي، (المجتمع المدني..المواطنة والديمقراطية –جدلية المفهوم والممارسة–)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العددان2 و3، جانفي–جوان 2008م، ص08.

[2] صالح ياسر وآخرون، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، الأردن، 2012م، ص44.

[3] إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 28 فيفري 2016م، ص ص02–03.

[4] طارق زياد أبو هزيم، مرجع سابق، ص204.

– وقد قدم الباحث "**جمال علي زهران**" تعريف للديمقراطية حيث عرفها على أنها: "أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطنين المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه، كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع حي متجرد، كتعدد الأحزاب والأفكار، وكل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة".[1]

ومن خلال ما تقدم نخلص أن الديمقراطية تتميز ب:

– انتخاب ممثلي الشعب في انتخابات دورية وعادلة.

– ممارسة ممثلي الشعب المنتخبين سلطاتهم الدستورية دون مواجهة أي معارضة تعلو على هذه السلطات من قبل مسؤولين غير منتخبين.

– حق المواطنين في التعبير عن الرأي، فيما يتعلق بالشؤون السياسية دون شعورهم بخطر التعرض للعقاب من طرف الدولة.

– حق المواطنين في تشكيل مؤسسات وهيئات مستقلة مثل: الأحزاب السياسية وجماعات مهتمة مستقلة.

– حق المواطنين في السعي لإيجاد مصادر جديدة للمعلومات، كوسائل الإعلام الإخبارية، ومثل هذه المصادر تتمتع بحماية القانون.[2]

– ترسيخ مبدأ الدستورية أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور، ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات.

– مبدأ فصل السلطات.

– مبدأ المساواة.

– وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.

[1] عائشة عباش، مرجع سابق، ص ص34–35.

[2] منظمة هاريكار غير الحكومية، مرجع سابق، ص ص16–17.

المطلب الثاني: صور ومبادئ الديمقراطية

أولا: صور الديمقراطية

لقد اتخذت الديمقراطية كمفهوم تاريخي صورا وأشكالا متعددة في سياق تطور المجتمعات، وتمثلت هذه الصور في الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية الغير مباشرة (النيابية)، والديمقراطية شبه المباشرة.

1- الديمقراطية المباشرة: والتي تعني وجود نظام سياسي من شأنه أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق الاجتماع في جمعيات عمومية.[1]

وهي شكل من أشكال الديمقراطية يتم فيه التصويت على القرارات مباشرة على عكس الديمقراطية التمثيلية، إلا أن هذا النوع من الديمقراطية يواجه صعوبة في التطبيق في المجتمعات الكبيرة، لذا يتم تطبيقها غالبا في المجتمعات الصغيرة، مثل أثينا قديما، واليوم تعد سويسرا الدولة الوحيدة التي تتبع نظام الديمقراطية المباشرة.

2- الديمقراطية التمثيلية (النيابية): يقوم هذا الشكل من أشكال الديمقراطية على اختيار الشعب لممثليه الذين يعدون نوابا عنهم، ففي منطق النظام النيابي يقوم البرلمان بالوكالة عن الشعب بممارسة مظاهر الحكم والسيادة كنائب عن الشعب، وكل ما يصدر عن النواب من قرارات وقوانين يعتبر وكأنه صادر عن إرادة الشعب.

يقوم النظام الديمقراطي النيابي على أربعة أركان: وجود برلمان منتخب يمارس سلطات فعلية في الحكم، تقييد مدة انتخاب البرلمان، عضو البرلمان يمثل الأمة كلها، واستقلالية البرلمان عن الناخبين طوال مدة نيابته.

3- الديمقراطية شبه المباشرة: وهي آخر شكل من أشكال الديمقراطية، وميزته تكمن في توسطه بين النظامين (الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية)، أي أنه يقوم على أساس وجود برلمان منتخب لكن مع الرجوع إلى الشعب نفسه باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات للفصل في بعض الأمور العامة.[2]

ثانيا: مبادئ الديمقراطية

تتمثل مبادئ الديمقراطية فيما يلي:

1- مبدأ احترام الحريات والمساواة: إن الحرية في النظام الديمقراطي لا تعني أن يفعل الإنسان كل ما يريده، وإنما يتم وضع حدود لحريات الأفراد بغية الحفاظ على مصالح الجماعة وحقوق

---

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص112.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، "الديمقراطية وتجلياتها الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها"، مقال منشور في الموقع: http://democraticac.de/?p=45880، تم التصفح يوم: 2020/07/14م على الساعة: 15.20.

الآخرين. أما المقصود بالمساواة، أي المساواة القانونية التي تعني عدم التفرقة والتمييز بين الأفراد في تمتعهم بالحقوق والحريات التي يكلفها الدستور والقانون.

2- المشاركة السياسية: تجعل الديمقراطية من المشاركة في الحياة السياسية حقا لكل مواطن، يساهم من خلاله في الوصول إلى حكم الأغلبية الذي تستلزمه الديمقراطية، والتي تكون عن طريق المشاركة في الانتخابات، المنافسة الحرة بين المترشحين لتولي المناصب العليا في الدولة، بالإضافة إلى امتلاكهم لمصادر ووسائل المشاركة الفعالة، هو الوجه الآخر للديمقراطية والضمانة الفعلية لوضعها موضع التنفيذ.[1]

3- العمل بالتعددية الحزبية والنقابية والانتخابات: الحرة والنزيهة التي تمكن المواطنين والمواطنات من اختيار ممثليهم بحرية تامة وشفافية.[2]

4- الشعب مصدر السلطات: فلا سيادة لفرد أو لقلة دينية أو اجتماعية أو عسكرية أو أسرة حاكمة...الخ، وإنما يجب أن يكون الشعب هو مصدر السلطة يفوضها دوريا وفق دستور ديمقراطي وعبر انتخابات فعالة.

5- الفصل بين السلطات: أي عدم الجمع بين أي من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة.[3]

6- التداول السلمي على السلطة شرعيا وسلميا: ويكون ذلك وفق صياغة مبادئ وآليات للتداول على الحكم دون اللجوء إلى الانقلابات أو التصفيات.

7- احترام حقوق الإنسان: التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة، كحق العمل، التعليم، الصحة...الخ.[4]

---

[1] أحمد صابر حوحو، (مبادئ ومقومات الديمقراطية)، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد5، ص ص331-335.

[2] محسن عوض وكرم خميس (محرران)، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2013م، ص58.

[3] علي خليفة الكواري، (الانتقال للديمقراطية في الدول العربية)، (محاضرة أعدت للقاء منتدى الفكر العربي "المؤتمر الشبابي الخامس 2012م= المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي"، عمان، 09-11 ديسمبر 2012م)، ص ص05-06.

[4] عائشة عباش، مرجع سابق، ص35.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية

إن مفهوم الديمقراطية اليوم لم يعد مجرد آلية انتخابية دورية، أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية، وإنما أصبحت كمفهوم في أحد أوسع معانيها هي المشاركة في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فإنها كهدف متروكة لنضج الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها، إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي واحترام مبدأ تداول السلطة سلميا والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته، فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم. فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقتها.[1]

هناك علاقة تفاعلية جدلية حقيقية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة حقيقية للديمقراطية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط، وبالتالي فإن استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية يستلزم تعديل التشريعات، بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام، بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية والتطور الديمقراطي، توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال، تطوير العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، والتأكيد على التكامل بينهما، العمل على تحقيق استقلالية المجتمع المدني، ولاسيما النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية والصحافة وأجهزة الإعلام عن هيمنة السلطة.[2]

فلا معنى للديمقراطية دون مجتمع مدني، فالمجتمع المدني يعتبر تطورا للديمقراطية نفسها، لذلك مثلت فكرة المجتمع المدني العمق المجتمعي للديمقراطية، فلا ديمقراطية إلا عندما تكون الفئات المجتمعية منفصلة، عندئذ يمكن التفريق بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني لضمان الحقوق القانونية والسياسية لجميع مواطني مؤسسات المجتمع أيضا، حيث يتحمل الفرد من خلال هذه المؤسسات مسؤوليته السياسية، فيتجلى الفرق بين الانتماء إلى دولة قومية والمواطنة التي تمنح الحق في الاشتراك في تسيير شؤون المجتمع تسييرا مباشر أو غير مباشر.[3]

---

[1] عبد الجليل مفتاح، (دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي)، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد5، مارس 2010م، ص11.

[2] عبد الكريم هشام، (دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي)، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة (الجزائر)، العدد7، ص333.

[3] ماجدة شاكر مهدي، (الدولة والمجتمع المدني)، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، العدد96، ص573.

إن الدور المهم للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي، وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، ينبع من طبيعة المجتمع المدني، وما تقوم به منظماته من أدوار ووظائف تشكل الإطار الأمثل للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية، والتدريب العملي على ممارستها، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية ما لم تكن منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية.[1]

[1] عبد الكريم هشام، مرجع سابق، ص334.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

حاولنا من خلال الفصل الثاني تحليل الدور الحقيقي للمجتمع المدني في التنمية السياسية وذلك انطلاقا من بعض المؤشرات الأساسية لتي تبرز مساهمة المجتمع المدني في العملية التنموية.

عالجنا بداية كيفية مساهمة المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية من خلال إبراز الدور الذي تتقلده هذه التنظيمات داخل إطار المجتمع من خلال عمليات التأهيل والتثقيف والتدريب التي تقوم بها على مستوى الفرد باعتباره كائن مؤثر في المجتمع بغية رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع وتأهيلهم لكي يمارسوا حقوقهم وحرياتهم السياسية بعد أن يعوا ماهية وحدود هذه الحريات.

ثم تناولنا في المبحث الثاني مسألة دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية، حيث يبرز هذا الدور من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية اتجاه القضايا السياسية، بالإضافة إلى توعية الجماهير بحقوقهم السياسية وبالأمور التي تجري على الساحة السياسية فضلا عن محاولتها لخلق شعور الثقة لدى الفرد بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية.

لنتطرق في الأخير إلى دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، حيث أن الممارسة الديمقراطية تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على ممارستها، كما أن المناخ الديمقراطي هو المناخ الذي يتيح الفرصة لهذه التنظيمات لأن تنشأ وتتغلغل في جسم المجتمع.

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الفصل ما يلي:

- تلعب تنظيمات المجتمع المدني دورا هاما في تكريس التنمية السياسية بالنظر إلى ما تحمله من قيم وأدوار التي تضطلع بها، والتي من شأنها أن تؤثر في العملية السياسية برمتها.
- للمجتمع المدني أهمية كبيرة في عملية التنشئة السياسية حيث يبدأ دوره بتأهيل وتدريب كوادر مؤسساته ومن ثم ينطلق للمجتمع ليمنحه فرصة كبيرة لتربية وتنشئة الشعب سياسيا وثقافيا.
- تعد منظمات المجتمع المدني إحدى التنظيمات التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد وواجباتهم وتنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية.
- يعتبر المجتمع المدني بمثابة البنية التحتية للديمقراطية التي تساهم في تعزيز الديمقراطية وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية.

الفصل الثالث

واقع مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر

الفصل الثالث: واقع مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر

المطلب الثاني: مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية

المبحث الثاني: واقع التنمية السياسية في الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات التنمية السياسية في الجزائر

المطلب الثاني: آليات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر

المطلب الثالث: مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

المبحث الثالث: معوقات مشاركة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر وآفاق تفعيلها

المطلب الأول: معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

المطلب الثاني: آفاق تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني الجزائري

المبحث الأول

واقع المجتمع المدني في الجزائر

لقد كثر الحديث خلال السنوات الأخيرة في الجزائر عن المجتمع المدني وظهر خطاب سياسي جديد يؤكد قيمة إسهام المجتمع المدني في التنمية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد، ولاشك أن هذا الخطاب في شق منه هو انعكاس واستجابة لتوجيهات الخطاب العلمي بشأن تدعيم دور المجتمع المدني، وبالتالي كان لابد من الدراسة والمتابعة للعديد من المؤشرات التي تمكننا من معرفة كيفية ظهور المجتمع المدني في الجزائر وعوامل تطوره.[1]

المطلب الأول: التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر

حتى يتسنى لنا الفهم السليم لأي ظاهرة، وجب علينا البحث في جذورها وامتدادها في التجربة التاريخية للمجتمع المدني محل الدراسة، ومختلف العوامل المساهمة في تشكيلها وبلورتها، ولهذا ينبغي البحث عن وجود منظمات المجتمع المدني بمختلف أشكالها الحديثة أو التقليدية في الأدبيات التاريخية الجزائرية وتحليل خصوصياتها وأبعادها والظروف المحيطة بها. وقد عرف المجتمع المدني في الجزائر تحولات مفصلية عدة شكلتها وصبغتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية لكل مرحلة من المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر.[2]

1- المجتمع المدني الجزائري في مرحلة التعددية الحزبية: عرفت سنة 1989م انطلاق الإصلاحيات السياسية في الجزائر، وقد طبعت العديد من التساؤلات منحى هذه الإصلاحات وآلياتها ليجيب عليها دستور 1989م، والقاضي بمبدأ التعددية السياسية، وبناء الدولة على أسس ديمقراطية، حيث أصبحت التعددية السياسية هي سمة النظام السياسي الجزائري.[3]

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، وذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي ونظام اقتصاد السوق، إضافة إلى الضغوطات الداخلية ومن أهمها أحداث أكتوبر 1988م، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى والمرحلة الجديدة للبلاد.[4]

إن دستور 1989م جاء لإرساء أسس جديدة في نظام الحكم سيادته ترجع إلى الشعب ويهدف إلى بناء نظام ديمقراطي وتكريس تقاليد ديمقراطية في العملية السياسية، والقضاء على مبدأ الحزب

---

[1] محمد غربي وآخرون، المجتمع المدني العربي في ظل العولمة من الإقليمية إلى العالمية، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، 2017م، ص351.

[2] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص94.

[3] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الخلفية التاريخية للبعد التعددي للظاهرة الحزبية في الجزائر)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، العدد8، 2017م، ص21.

[4] عبد السلام عبد اللاوي، (دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، 2010م-2011م)، ص40.

الواحد واحتكار السلطة، لفتح المجال أمام الأحزاب والتشكيلات السياسية للتعبير عن القضايا الحقيقية للشعب وتوسيع مشاركته في عملية البناء والتنمية الوطنية.[1]

وإذا قيمنا نموذج المجتمع المدني في الجزائر في هذه المرحلة، فمن الناحية القانونية فإن المجتمع المدني عرف تطورا نوعيا في إطار الإصلاحات السياسية التي تضمنها دستور 23 فيفري 1989م، الذي فسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية، وفي مقدمتها المادة (40) من الدستور التي تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية، كما صدر قانون 04 ديسمبر 1990م الذي يسمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع المدني أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى صدور قانون الإعلام في 23 أفريل من نفس السنة والذي يسمح بصدور عناوين صحفية جديدة.[2] كما نصت المادة (42) من دستور 1996م على أن: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم ومكونات الهوية الوطنية والوحدة الوطنية".[3]

وفي سياق التحولات الجوهرية التي كانت تعيشها الدولة الجزائرية في بداية التسعينات، صدر القانون رقم (90/31) بتاريخ 1990/12/04م المتعلق بالجمعيات، والذي ألغى القانون السابق رقم (87/15)، وقد فتح هذا القانون المجال لإنشاء الجمعيات غير السياسية بمختلف أنواعها من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والتنظيمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي. وقد شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد، بحيث بلغت سنة 1996م حوالي 788 جمعية ذات طابع وطني، وبلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي 42116 جمعية في مختلف المجالات.[4]

كما تشير إحصائيات وزارة الداخلية إلى أن عدد الجمعيات المعتمدة إلى غاية 2007م تجاوز 78323 جمعية بين وطنية ومحلية موزعة عبر جميع ولايات الوطن (962 جمعية ذات طابع وطني و77361 جمعية ذات طابع محلي)، وهو عدد كبير بالنسبة لتجربة سياسية حديثة العهد، بينما يوضح تقرير لجهات مسؤولة أخرى بوزارة الداخلية والتي نشرت في جريدة الخبر التسارع الهائل لتكوين الجمعيات، حيث فاق عدد طلبات تسجيل الجمعيات نهاية 2007م (80706 طلب)، أما عدد الطلبات التي تم رفض تسجيلها بسبب عدم توفر الشروط فيها، فقد تجاوز (731 طلب)، ووصل عدد

[1] ليندة لطاد بن محرز، المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية دراسة تطبيقية الجزائر نموذجا، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2016م، ص157.

[2] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص19.

[3] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص27.

[4] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص ص109-110.

الجمعيات المعتمدة لدى الجهات المختصة (أي وزارة الداخلية) إلى غاية 2008م (81000 جمعية) بين وطنية ومحلية.[1]

والجدول رقم (01): يبين التطور المتزايد للجمعيات، وذلك حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية لكل سنة:

السنة	عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة في كل سنة
1989	81
1990	51
1991	135
1992	92
1993	63
1994	70
1995	74
1996	12

المرجع: ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص204.

بينما الجدول رقم (02): يوضح العدد الإجمالي للجمعيات (الوطنية والمحلية):

السنة	العدد الإجمالي للجمعيات	نسبة الزيادة بالنسبة للسنة الفارطة
1997	48201	3825
1998	52026	14205
2002	66231	7014
2003	73245	5704
2006	78949	2051
2008	81000	9618
2011	90618	–

المرجع: ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص205.

[1] ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص204.

المطلب الثاني: مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية

1- مكانة المجتمع المدني في دستور 1989م: لقد ترجم دستور فيفري 1989م أسس مرحلة جديدة في الحياة السياسية للدولة الجزائرية، حيث تم فتح المجال بحرية أمام تأسيس الجمعيات المختلفة واعتماد العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي، كما صدر القانون (31/90) المؤرخ في 04 ديسمبر 1991م المنظم والمهيكل للنشاط الجمعوي.

ويعد هذا القانون نقلة نوعية وخطوة مهمة في تشريعات المجتمع المدني في الجزائر، على اعتبار أن هذا القانون كرّس الحق في إنشاء الجمعيات وبسط إجراءات التأسيس، وقلل من القيود البيروقراطية التي تحول دون تأسيس الجمعيات وعرقلة نشاطها.[1]

كما نصت المادة (32) من الدستور أن: "حق الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية مضمون".

ونصت المادة (39) من نفس الدستور أن: "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها".

وكذلك المادة (40) نصت على أن: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".[2]

2- مكانة المجتمع المدني في دستور 1996م: مع وصول الرئيس "اليمين زروال" إلى سيادة الحكم، شرع في وضع دستور جديد للبلاد، مبني على حوار واسع مع كل القوى السياسية والاجتماعية وتم التصويت عليه يوم 16 نوفمبر 1996م،[3] ومع صدور الدستور تغير الوضع بالنسبة لبعض تنظيمات المجتمع المدني، فتم منع التسميات الدينية للأحزاب أو استخدام مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية في الخطاب السياسي، وتطبيقا لنصوص الدستور غيرت كل الأحزاب تسمياتها.[4]

وسعى دستور 1996م إلى توسيع نطاق المجتمع المدني وجعله يحتوي على حيز يبنى بالتعبير من أجل التطور وتوسيع حرية المجتمع المدني في ظل القانون وهذا ما ورد في الدستور: "إن الدستور فوق الجميع". وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية. وهو ما بيّن النية في إقامة دولة دستورية قوية بوجود مجتمع مدني فعال.[5] وهو ما عبرت عليه المواد التالية:

---

[1] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص201.

[2] المواد (32، 39، 40) من دستور 1989م، منقول من موقع: www.algeriedroite.fb.bz.

[3] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزات التاريخ، الجزائر، دار المعرفة، 2009م، ص374..

[4] المرجع نفسه، ص375.

[5] محمد بوليفة وعلاء الدين الغول، (دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة ورقلة، 2012م-2013م)، ص49.

- **المادة (16):** "تنص على مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".
- **المادة (33):** "تنص على ضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية بواسطة الجمعيات، سواءً السياسية أو المدنية".
- **المادة (41):** "تنص على ضمان إنشاء الجمعيات والتعبير والاجتماع".
- **المادة (43):** "تنص على ضمان الدولة لإنشاء الجمعيات والتشجيع على ازدهار الحركة الجمعوية".
- **المادة (56):** "نصت على ضمان الحق النقابي لجميع المواطنين".[1]

كل هذه المواد كفلت المكانة القانونية للمجتمع المدني لأنه بات مطلبا أساسيا نظرا للتغيرات الوطنية والدولية المتسارعة، وحاجة الدولة إلى الفرد الواعي، والجهد الجماعي للتكيف مع التطورات الحاصلة في شتى المجالات.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/02 المؤرخ في 2002/06/10م، (الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 1996/12/08م).

[2] محمد بوليفة وعلاء الدين الغول، مرجع سابق، ص49.

المبحث الثاني

واقع التنمية السياسية في الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات التنمية السياسية في الجزائر

يتم وصف التنمية السياسية على أنها توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف وتحقيق التكامل في الأبنية والأدوار، وذات نظام عقلاني ورشيد يتمتع بولاء شعبي مع اتساع المشاركة السياسية وتوافر أمن واستقرار النظام.

وهي مرتبطة بوجه خاص بالمجتمعات النامية على اعتبار أنها تسعى للبحث في إمكانات ومتطلبات التغير السياسي، فهي تعاني تخلفا ملحوظا في معظم المجالات السياسية وتراجعا كبيرا في كثير من النواحي إلى مستويات أدنى من الممارسة والأداء والفعالية،[1] ومن هنا لم تعد التنمية السياسية من مسؤولية الحكومة لوحدها، بل أضحت مسؤولية المجتمع بأسره تقودها الحكومة وتنفذ السياسة المؤدية إلى تحقيقها بمشاركة حقيقية وفاعلة لتنظيمات المجتمع المدني،[2] ولهذا سنحاول التركيز على أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية السياسية في الجزائر.

1- مؤشرات متعلقة بالنظام السياسي: بعد دخول النظام السياسي الجزائري في مرحلة التعددية السياسية والانفتاح السياسي والاقتصادي، واجه العديد من الأزمات لمدة طويلة بسبب هذا الانتقال غير المدروس والمفاجئ، تأثرت خلال هذه الفترة كل بنى وهياكل الدولة من القمة إلى القاعدة، هذا ما أدى إلى وجوب إجراء إصلاحات تهدف من خلالها إلى خلق التوازن من جديد وتحقيق المصالحة بين الدولة والمجتمع، حيث شرعت الدولة الجزائرية بإجراء تعديلات على الدستور والقوانين التي تنظم الحياة في الدولة.[3]

أ- يعتبر دستور 1989م نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية، لأنه نقل الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية، حيث تم تنحية الحزب كهيئة دستورية تحتكر وحدها العمل السياسي، وتتمثل المحاور التي تضمنها دستور 1989م في النقاط التالية:

- التخلي عن الخيار الاشتراكي، الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، نص على احترام الحقوق الأساسية للإنسان

[1] ساحلي مبروك، (دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر)، (ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية، جامعة الجزائر، 7-8 ديسمبر 2011م)، ص83.

[2] بلال موازي، (الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية)، مجلة جيل السياسة والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد1، يناير 2015م، ص145.

[3] حميدة عدوم، (التنمية السياسية في الجزائر (1989م-2012م))، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة أم البواقي، 2014م-2015م)، ص49.

وحرياته، إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستورية القوانين والتأكيد على ضمان الملكية الخاصة.[1]

وعلاوة على ذلك فإن دستور 1989م قد حدد لأول مرة الدور المنوط بالجيش الوطني الشعبي، حيث تم حصر مهمته الأساسية في الدفاع الوطني والمحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية، بالإضافة إلى إقرار الدستور مبدأ تحييد الجيش عن المجال السياسي وإنهاء دوره السياسي وإبعاده عن المعادلة السياسية.[2]

ب- بالنسبة لدستور 1996م فقد جاء نتيجة لدخول الجزائر في أزمة أمنية صعبة جدا، وبالتالي فقد أكد هذا الدستور فكرة مقومات الجزائر الأساسية وهي العروبة والإسلام والأمازيغية، أما بالنسبة للحقوق والحريات فقد تم إضافة المواد (37، 38، 42، 43) التي أكدت على حرية التجارة والصناعة والابتكار الفكري والفني والعلمي، مضمون للمواطن وحق إنشاء الجمعيات والأحزاب.[3]

ج- قانون الانتخابات 07 أوت 1989م: إن انتقال النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية استوجب إعادة النظر في القوانين المنظمة للانتخابات، وهذا من خلال إدخال تعديلات وتغييرات عليها، وهو ما جاء به قانون الانتخابات الذي صدر في 07 أوت 1989م، حيث تضمن: حق الترشح للمجالس المنتخبة مسموحا به للجميع طبقا للمادة (66) من قانون الانتخابات الصادر في 1989م، سواء كان هذا الترشح باسم جمعية ذات طابع سياسي أو عن طريق الترشح الحر، وبالنسبة لنمط الاقتراع فقد جمع بين نظامين الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية وبعد تعديل هذا القانون تم اعتماد طريقة التمثيل النسبي.

وبالحديث عن انتخابات المجلس الشعبي الوطني، فقد حددت المادة (84) من قانون الانتخابات طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، وتم تعديل هذه المادة وفق القانون (90/06) وأصبحت طريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين.[4]

بالنسبة للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات (07/97) وكيفية إجرائها فقد جاء هذا الإصلاح السياسي من أجل تسهيل العملية أكثر على سبيل المثال فيما يخص المغتربين، وهذا ما

---

[1] مصطفى بلعور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر (1988م-1990م)"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مقال منشور في الموقع: https://revues-univ-ouargla.dz/inolex.php/numero-01-2009-dafatir/502-1988-1990. تم التصفح يوم: 2020/06/08م، على الساعة: 15:43h.

[2] ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص161.

[3] حميدة عدوم، مرجع سابق، ص47.

[4] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص161.

نصت عليه المادة (11)، أو فيما يخص التصويت بالوكالة (المادة 62) بالنسبة للمواطنين المرضى أو ذوي العطب الكبير...الخ.

ولقد تم إدخال تعديلات دستورية جزئية على دستور 1996م، وهي تعديلات 2002م و2008م، ومن هذه التعديلات: ترقية اللغة الأمازيغية إلى لغة وطنية (الفصل الأول، المادة 3 مكرر)، أما فيما يخص تعديلات 2008م فقد انصب التعديل الدستوري على 3 مجالات، يتعلق الأول بالسلطة التنفيذية فقد تم فتح المجال أمام رئيس الجمهورية المنتخب للترشح لأكثر من عهدتين خلافا لما نص عليه دستور 1996م، كما أعاد هذا التعديل تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل بتقوية مكانة رئيس الجمهورية وتوضيح العلاقة بينه وبين الحكومة. أما فيما تعلق بالمجال الثاني فيخص رموز الثورة، والثالث تعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة.[1]

وبالحديث عن التعديلات الدستورية لسنة 2012م و2016م، فقد تمثلت الإصلاحات السياسية في مجموعة من القوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب السياسية، الجمعيات، الإعلام. توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، وكذا نظام الانتخابات.[2]

د- البرلمان: يحتل البرلمان مكانة عالية في النظم السياسية المعاصرة كونه يعتبر إحدى أهم المؤسسات الدستورية، وذلك انطلاقا من الأدوار التي يؤديها في المجال التشريعي والرقابي على أعمال السلطة التنفيذية.[3]

ولقد أعطى دستور 1989م مكانة للبرلمان، فقد نصت المادة (92) من الدستور على: "أنه يمارس السلطة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني، وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه".

كما نصت المادتان (95 و96) على أنه ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام والمباشر لمدة 5 سنوات.[4] هذا وقد انتهى دستور 1996م في مادته (98) "على أنه يمارس السلطة التشريعية برلمان متكون من غرفتين، وله السيادة التامة في إعداد القوانين والتصويت عليها"، أي ما نلمسه من خلال هذه المادة أن البرلمان يمارس وظيفته الأساسية التي هي التشريع.[5]

---

[1] حميدة عدوم، مرجع سابق، ص ص48-49.

[2] المرجع نفسه، مرجع سابق، ص ص49-50.

[3] فتحي بولعراس، (الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد35، 2012م، ص20.

[4] المواد (92، 95، 96) من دستور 1989م، منقول من موقع: www.algeriedroite.fb.bz.

[5] مرزاقة زروقي، (محاضرات في مقياس المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2019م-2020م)، ص13.

وأضافت تعديلات 2008م في المادة (99) أنه يراقب البرلمان عمل الحكومة وفقا للشروط المحددة في المواد (80، 84، 133، و134) من الدستور.[1]

هـ- المشاركة السياسية في الجزائر: إن الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ وضع دستور 1989م وما تبعه من تعديلات دستورية ذات الصلة بذلك، انعكست على نمط تطور الممارسات السياسية، حيث تضمنت تلك الإصلاحات العديد من أفكار الديمقراطية والانفتاح السياسي، وذلك بفتح باب التعددية الحزبية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمشاركة في الحياة السياسية بغية تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

وبالحديث عن واقع المشاركة السياسية في الجزائر، فإن الانتخابات كآلية سياسية تعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها رصد حجم مشاركة الأفراد في الحياة السياسية.

وعليه فإن الجدول التالي يمثل نسبة مشاركة الناخبين الجزائريين في الانتخابات التشريعية التي عرفتها الجزائر خلال سنوات مختلفة من 2002م إلى غاية 2012م.

السنة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الأصوات المعبر عنها	نسبة المشاركة
2002م	1795100	741000	%46
2004م	18097255	10508777	%58.07
2007م	18761084	6692891	%35.67
2009م	20595683	15351305	%74.11
2012م	21645841	9634979	%43.14

المصدر: من إعداد الطالبة

إن المتتبع لنتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر يلاحظ أن نسبة مشاركة الجزائريين في الانتخابات هي نسبة نستطيع أن نقول عنها أنها تتراوح ما بين الضعيفة والمتوسطة، حيث كانت متوسطة سنة 2000م حيث قدرت ب 46%، لتخفيض سنة 2007م حيث لم تتعدى نسبتها 35%، لترتفع سنة 2009م، حيث بلغت معدل 74% ثم لتعود مرة أخرى للانخفاض سنة 2012م حيث قدرت نسبة المشاركة ب 43%. وعليه فإن هذه النسب المعبر عنها تبقى دون المستوى المطلوب، فإذا ما قارنا نسبة الأشخاص المنتخبين نجدها قليلة مقارنة بعدد الأفراد المسجلين في القوائم الانتخابية،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/02 المؤرخ في 2002/06/10م، (الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 1996/12/08م).

وذلك لانعدام ثقة المواطن الجزائري في المرشحين. كما أن مجموعة البرامج التي يحوزون عليها وأهدافهم لا تتماشى ومتطلبات الجماهير.[1]

ولكن ومع ذلك يبقى السؤال مطروح: هل هذه النسبة وغيرها في الانتخابات الرئاسية تعبر حقيقية عن واقع المشاركة السياسية في الجزائر؟

2- مؤشرات متعلقة بالمجتمع المدني: بالحديث عن المجتمع المدني في الجزائر، فإن تنظيمات المجتمع المدني لم تعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل، إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائر على التعددية.[2] وبشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1989م و1991م، ويأتي ذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم، وما تطلبته الديمقراطية من تحرير الأفراد في التعبير والتنظيم. كما كان للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من 1989م دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري، وعليه فقد ظهرت اللجان والجمعيات المختلفة، وقد كان الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات بمثابة النفس الجديد الذي جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستويين الوطني والمحلي.[3]

وفي ظل هذا المناخ التنافسي الذي جاء به دستور 1989م وكرس قانون الجمعيات (90/31)، والذي عرف الجمعية في أحكام المادة (02) من الباب الثاني أنها: "تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح لمدة زمنية غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص".[4]

أما في القانون العضوي (06/12) المؤرخ في 15 يناير 2012م المتعلق بالجمعيات عرفت المادة الثانية منه المدرجة في الباب الثاني الجمعية بقولها: "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين ومعنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة

[1] نوال مغزيلي، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب"، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور في الموقع: democraticde، تم التصفح يوم: 2020/09/07ن على الساعة 00:19.

[2] منير مباركية، (علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر)، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011م، ص416.

[3] حميدة عدوم، مرجع سابق، ص ص56-57.

[4] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص ص101-102.

لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".[1]

ومن خلال استقراء التعريف الذي جاء به هذا القانون للجمعية، نلاحظ أن المشرع قد وسع من مجال نشاطها ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي.[2]

إن هذا القانون لم يغير كثيرا عن القانون الأول (90/31)، لكن الشيء الملاحظ هو الزيادة في عدد الجمعيات، ففي أفريل 2013م صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية أن عدد الجمعيات في زيادة محسوسة، إذ وصل ما يقارب 100000 جمعية منها 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية، كما صرح بالمقابل أنه أكثر من نصف هذا العدد قد توقف عن العمل وهو ما يعبر عن شكلية الجمعيات وطابعها الموسمي والمناسباتي.[3]

المطلب الثاني: آليات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر

لما كان تفعيل التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يستلزم جملة من العوامل والشروط، والتي بدونها يبقى العمل على تحقيقها ضربا من العبث، فإننا سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على الآليات التي تهدف إلى تعزيز التنمية السياسية في الجزائر وهي:[4]

1- الآليات السياسية:

- تبني مشروع وطني لتنمية الحياة السياسية في الدولة، وذلك من أجل تطوير وتفعيل مسيرة التجربة الديمقراطية التي تتخذ منحى التفاعل بين مختلف أطراف المعادلة السياسية.[5]

- توفر قناعة سياسية بضرورة إشراك المجتمع المدني في العملية التنموية وصناعة القرار السياسي كشريك وكقطاع ثالث إلى جانب القطاع العام والخاص.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السلطة التشريعية، قانون الجمعيات (06/12)، 2012م، (الجريدة الرسمية، العدد2، 2012م)، ص34.

[2] بن ناصر بوطيب، (النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون (06/12))، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد10، جانفي 2014م، ص255.

[3] لبندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص226.

[4] نبيل حليلو: "التنمية والثقافة السياسية، أي علاقة؟"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مقال منشور في الموقع: https://revues-univ-ouargla.dz/inolex.php/numero08ssH/67-2013-04-23-10-35-05، تم التصفح يوم: 2020/07/28م، على الساعة: 16:58h.

[5] دنيا طالبي، (دور الإصلاحات السياسية في تطوير التنمية السياسية في الجزائر من (2008م-2016م))، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة أم البواقي (الجزائر)، 2016م-2017م)، ص56.

– تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن استقلالية نسبية لعمل هذه المنظمات بهدف تدعيم المسار الديمقراطي، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين في إطار نص تشريعي ينظم هذه العلاقة.[1]

– إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة، بحيث تكون خاضعة لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة.

– التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة، وتسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

– تكريس مبدأ الفصل بين السلطات وجعل المنظومة الدستورية للبلاد مرآة عاكسة للقيم والمبادئ الثابتة.[2]

2- الآليات الاقتصادية: هناك العديد من الآليات التي من شأنها تطوير التنمية السياسية في الجزائر، ولعل من بينها ما يلي:

– الرؤية الإستراتيجية للتنمية: حيث لابد من توفير إستراتيجية خاصة بالتنمية تساعد الدولة على وضع سياستها وبرامجها بما يمكنها من تحقيق التكامل من أنشطتها وأهدافها في مختلف القطاعات. فالرؤية الإستراتيجية هي بمثابة الإطار العملي الذي يضبط سيرورة الأنشطة التي تقوم بها الدولة.

– ترشيد الإصلاح الاقتصادي: الذي يسعى للتقليص من ممارسات الفساد، والذي يتأتى عن طريق سبل الشفافية والمحاسبة والقابلية للمساءلة والقدرة عليها.[3]

– ضرورة توسيع مجال عمل تنظيمات المجتمع المدني من المجال الخدماتي الرعائي إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني مع توفر النص القانوني المنظم.

– توفير المناخ الاقتصادي والإداري الملائم، وذلك من خلال توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا وبشريا، تطوير آليات تخطيط قوة العمل، تزويد القوى العاملة بالمعارف والخبرات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات، تبسيط الإجراءات والحد من الروتين.[4]

– تشجيع الاستثمارات الضخمة من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني التي تمس البنية التحتية، القطاع الإنتاجي من سلع وخدمات، مع الابتعاد عن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط.[5]

---

[1] مرسي مشري، (التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر)، (دراسة في آلية تفعيله، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية، الجزائر، 20 أوت 2008م)، ص ص16-17.

[2] حميدة عدوم، مرجع سابق، ص71.

[3] دنيا طالبي، مرجع سابق، ص58.

[4] ياسين بوضياف، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، جامعة الشلف (الجزائر)، ص06.

[5] محرز نور الدين وعايدة لياس، (الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر)، (مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع خلال الفترة 23-25 نيسان 2019م، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية)، ص23.

– تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.[1]

3– الآليات الاجتماعية والثقافية:

– بناء التكامل الوطني وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة باحترام التعدد والاختلاف والتوازن في إطار قانوني دستوري يؤكد المساواة التامة في المواطنة.

– التركيز على تكوين الإنسان، لأن الرأسمال البشري هو العمود الفقري لكل تنمية، بحيث يكون الإنسان هو وسيلة وغاية كل تنمية مرتقية حتى تتجنب المشاكل التي وقعت في العشرية الأخيرة والتي كانت بمثابة تدمير ذاتي للشعب الجزائري.

– يتطلب تحقيق التنمية الوطنية السليمة الشاملة، الاعتماد على الذات ومشاركة شعبية واسعة وحقيقية، إذ أن عملية التنمية تعتمد على جهود المواطنين ومدى التزامهم بالمسؤولية والأعباء المترتبة عنها، وهي بذلك تشكل أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع.[2]

– نشر ثقافة الوحدة الوطنية وتوحيد الولاءات القبلية والعشائرية تحت راية الولاء الوطني وتوفير العرض والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم مما يزيد من درجة مشاركتهم في الحياة السياسية وإبداء رأيهم في تسيير شؤون البلاد.[3]

المطلب الثالث: مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

نظرا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في ميدان التنمية فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها، وخصوصا إثر التحول الديمقراطي وتبني سياسة التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي. وتوازيا مع ذلك فقد تشكلت العديد من الأحزاب، وتم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية مهدت بذلك إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر.

لقد احتل ولا يزال يحتل المجتمع المدني موقعا مهما في الجزائر، نظرا لما تقدمه منظماته من أدوار ليس على المشهد السياسي فحسب، بل تجاوز دوره إلي المستويات الأخرى، خصوصا الاجتماعية والثقافية والتنموية، وقد أصبح متاحا لهذه المنظمات ببلادنا العمل كشريك هام في عمليات البناء والتطوير، فقد أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل: تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة، العمل في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة، في مجال حقوق

[1] ياسين بوضياف، مرجع سابق، ص06.

[2] ركاش جهيدة وإلياس قسايسية، التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها، جامعة الشلف (الجزائر)، ص11–12.

[3] دنيا طالبي، مرجع سابق، ص59.

الإنسان والدفاع عن الحريات، في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية، في مجال متابعة إستراتيجية مكافحة الفقر، في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب، في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية، في مجال الخدمات العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع...[1]

بالإضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا في عملية مكافحة الفساد السياسي ودعم جهود الإصلاح السياسي، وذلك من خلال تكوين وعي لدى المواطن حول خطورة الفساد بمختلف أشكاله، الترويج لخطط عمل في إطار مكافحة الفساد، ومراقبة أعمال وقرارات الحكومات من أجل تخفيف الفساد.[2]

1- المجتمع المدني والمسألة الديمقراطية بالجزائر: لقد دخل المجتمع المدني إلى الخطاب السياسي والفكري العربي من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان، ولإرساء أسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية، فإعادة تنظيم الدولة على أساس فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتشجيع حرية الرأي والتنظيم والتظاهر على أساس دستور يضمن الحريات المدنية أمور ضرورية لترسيخ المواطنة بما فيها من حقوق وواجبات، كما أن توسيع دور المجتمع المدني بما يحتويه من أحزاب ونقابات وحركات اجتماعية تستند لحرية المواطن في التنظيم والدفاع عن مصالح ورؤى وانتماءات هو المدخل لتكريس الديمقراطية كتجسيد لتعددية المصالح والرؤى في المجتمع وحق الأحزاب والقوى المختلفة في التنافس السلمي على السلطة، ومن أجل التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.[3] ومتى ما قويت قوى المجتمع المدني ومنظماته، فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية، وذلك من خلال وظائف التدريب والتنشئة والتوعية التي ينالها الفاعل الجمعوي داخل الجمعية، مما يجعل منها مركزا لنشر القيم الأساسية التي تستدعيها العملية الديمقراطية كقيم التسامح والحوار، وتقبل الاختلاف مهما كان... الخ.[4]

هذه الأدوار على اختلافها، حاولت الجمعيات المدنية في الجزائر الاضطلاع بها بشكل أكبر مع فتح التعددية الذي جاء بها دستور 1989م، وإصدار القانون العضوي (31/90) المتعلق بعملية تأسيسها واشتغالها، وبالخصوص مع جمعيات حقوق الإنسان والتي لعبت دورا كبيرا في الضغط على

[1] محمود قرزيز ومريم يحياوي، (دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتعبير)، ص ص10-11.

[2] محمد فراحي، (التنمية السياسية ومكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد: الجزائر نموذجا)، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مجلة علمية سياسية تصدر عن مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد1، جويلية 2017م، ص193.

[3] مرسي مشري، مرجع سابق، ص07.

[4] عبد الجليل مفتاح، مرجع سابق، ص11.

السلطة من أجل تجسيد وتبني بعض المطالب المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وإرساء مبادئ الديمقراطية.

2- المجتمع المدني والاستقرار السياسي بالجزائر: إن الاستقرار السياسي هو وليد مجموعة تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، يتطلب خطوات حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وبمشاركة القوى المجتمعية كافة التي تهتم في عملية البناء والتحديث في النظام السياسي تكمن في وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع ينسجم ومن ثم مع الخيارات السياسية في تقديم برنامج وطني متكامل ومستمر مبني على توفر المناخ المواتي للثقة عن طريق إتاحة الحريات العامة للأفراد ضمن ثقافة الحقوق والواجبات للوصول إلى دولة القانون والمؤسسات.[1]

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مهما بين الأسرة والمواطن من جهة والدولة من جهة أخرى لتحقيق مصالح المجتمع في السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي ونشر ثقافة (لا عنف لا تمييز، لا ترهيب، لا قمع) بكل أنواعه (الديني والقومي والمذهبي والسياسي والفكري وغيرها) لتعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتعاون والتراضي والتعايش السلمي والأخوة والاحترام وقبول الآخر، والتعامل بين أفراده من كل الأطياف بلطف ومصداقية، وتجنب سوء المعاملة والكراهية والحقد والضغينة.[2]

ولعل دور المجتمع المدني في الجزائر فيما يخص الاستقرار السياسي، برز جليا سنوات التسعينات أين حاولت احتواء عناصر الأزمة السياسية من خلال ترسيخ القناعات والممارسات بأهمية الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية وكذا القضاء على ترسبات التفرقة المناطقية والطائفية والفئوية، والذي ظهر من خلال تغيير العديد من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب، والمشاركة في الحوار وتغليب طرق التفاوض والضغط السلمي، بالإضافة إلى مشاركتها في الحوار مع الأجهزة الرسمية من أجل الخروج بحلول تقي الدولة من الاضطرابات والقلائل.[3] وبالرغم من تأثر تنظيمات المجتمع المدني بانعكاسات الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقدين (1992م-2002م). إلا أنها استمرت في الحضور كممارسة جماعية مطلبية، حتى وإن قل عددها في مراحل معينة، مقابل انتشارها وتوسع جغرافيتها لتشمل أرجاء البلاد كلها.

---

[1] وسام حسين علي العيثاوي، مرجع سابق، ص27.

[2] قتيبة قاسم العرب، "دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية"، المركز الديمقراطي العربي، 19 أغسطس 2018م، مقال منشور في الموقع: https://democratio.de/?p=55750، تم التصفح يوم: 2020/08/14م، على الساعة: 08:50h.

[3] مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: التقرير الإستراتيجي العربي، 2002م-2003م.

وقد تميزت هذه الحركات بمنطق الانتماءات "التحت وطنية"، في وقت ضعف فيه أداء مؤسسات الدولة الوطنية وتفاقمت فيه مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ولكن الجدير بالذكر، والملفت للانتباه والاهتمام أنه رغم ما تقدمه منظمات المجتمع المدني من أدوار في المجتمع على الساحة الجزائرية، إلا أن مساهمتها تبقى محدودة للغاية، على الرغم من وجود ذلك القدر والكم الهائل من الجمعيات ذات الأهداف المختلفة (رياضية، ثقافية، اجتماعية... الخ)، وعلى مستويات مختلفة (محلية، وطنية)، والسبب وراء ذلك راجع إلى التأثير السلبي في مؤشرات الديمقراطية على مستوى تنظيمات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات وتنظيمات وطنية) وذلك رغم الدعم المالي العشوائي وغير العقلاني مقابل نشاطها المناسباتي، ومبايعتها للسلطات المالية والوطنية، ولكن ذلك لم يجعلها بمنأى عن الصراعات والتبعية للأحزاب، وهذه حال أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري، التي حسب رأي البعض وبحق تَسَيُّس بعضها حتى النخاع وتمصلح بعضها الآخر حتى الوريد، وهنا ما جعل بعض الأوساط السياسية تتكلم علانية عن ضرورة احترام روح ونص القوانين المنظمة للجمعيات.[2]

كما أن قياس قوة الدولة الجزائرية اليوم مرتبط في شقه الاجتماعي بفعالية المنظمات الجمعوية والمدنية فيها، والمستقرئ للواقع الجزائري يجد الهوة الشاسعة بين الخطاب السياسي المروج لفكرة الحكم الراشد ودور المجتمع المدني والممارسات العقابية على الجمعيات والمنظمات المدنية من خلال مجموعة القوانين والإجراءات التي طبقت في حقها لتقييد نشاطها وجعلها موالية للنظام،[3] وهذا ما ذهب إليه "سمير أمين" عند تشخيصه لحالة الديمقراطية في الوطن العربي، حيث رأى أن الحكومات العربية ومن بينها الجزائر اعترفت بالحقوق السياسية للمواطنين، ولكنه ظل اعترافا شكليا لم يعمل به، فالدولة العربية وسعت كثيرا من نفوذها وقوتها مما جعلها دولة مركزية وشمولية ووضعت العراقيل المتعددة أمام قدرة المجتمع المدني وفعاليته من خلال القيود القانونية والإدارية التي تكبله بها.[4]

---

[1] عمراني كربوسة، (المجتمع المدني في ظل الحراك العربي... أي دور؟ بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد16، سبتمبر 2014م، ص160.

[2] عبد الجليل مفتاح، مرجع سابق، ص15.

[3] سفيان ريموش، المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم، حالة الدول النامية (الجزائر)، جامعة جيجل، ص175.

[4] إسماعيل بوقنور، (التخلف السياسي في الدول العربية، المعايير الدولية والمقارنات الإقليمية)، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قالمة (الجزائر)، العدد9، جوان 2013م، ص26.

وفي ظل غياب مجتمع مدني متبلور عملت السلطة على طمسه وتغييبه وتعويضه بجمعيات تدور في فلك السلطة مقابل امتيازات مادية معينة لم يكن بالإمكان ظهور قوة منافسة لها. لأن خصوصيات النظام السياسي الجزائري تجعله غير قادر على قبول أي منافسة أو تهديد من أي تشكيلة سياسية أخرى.[1]

[1] عبد الجليل مفتاح، مرجع سابق، ص13.

المبحث الثالث

معوقات مشاركة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر وآفاق تفعيلها

المطلب الأول: معوقات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية السياسية

قد تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني محليا أو وطنيا أو إقليميا أو عالميا عقبات تهدف للحيلولة دون القيام بأنشطتهم المشروعة أو التقليص من تأثيرها أو إيقافه، وذلك بسبب انتقادهم أو معارضتهم لمواقف الحكومة أو سياستها أو إجراءاتها.[1]

والمجتمع المدني في الجزائر على غرار باقي المجتمعات يواجه العديد من التحديات والعراقيل التي أصبحت بمثابة الحاجز الذي يحجب عليه محاولاته في تحقيق التنمية السياسية في البلاد، ومن بين هذه المعيقات:

1- المعوقات القانونية والسياسية:

- من الناحية القانونية تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، كما تحد من إمكانية إسهامها المباشر في التنمية السياسية.
- تعسف السلطة: من خلال ممارستها سياسة الإقصاء والتهميش لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي تأسيسي.[2]
- استعمال السلطة لمنظمات المجتمع المدني كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع مقابل تقديم الدعم لها دون غيرها، وفي المقابل تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها باختصاصها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها: (التضييق المالي، الإهمال، إثارة الأزمات الداخلية...)، وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما سمي في المصطلح السياسي الجزائري ب: "**المجتمع المدني المستفيد**".[3]
- إخضاع النسيج الاجتماعي للدولة، فبالرغم من أن الجزائر فتحت مجالا واسعا أمام تنظيمات المجتمع المدني لكي تساهم في تحقيق الديمقراطية، إلا أن هذا التوجه لم يطبق بعد حيث يتضح أن النظام السياسي نجح إلى حد كبير في التأثير على سلوك مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه، مما يعبر عن تبعية هذه المؤسسات للنظام، وعدم حصولها على الاستقلالية التي تمكنها من المشاركة الإيجابية.[4]

---

[1] دليل علمي للمجتمع المدني، "الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة"، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، أكتوبر 2014م، ص14.

[2] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص128.

[3] عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية، الجزائر، حركة مجتمع السلم، ص36.

[4] ليلى عمارة، مرجع سابق، ص74.

- تهميش المجتمع المدني: رغم ما نراه من تشجيع في الخطابات الرسمية لمنظمات لمجتمع المدني بكونه ضابطا اجتماعيا مهما وقاعدة تحتية ضرورية للبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها وقراراتها العامة المرتبطة بصنع السياسات العامة.[1]
- غياب الممارسة الديمقراطية التشاركية في الجزائر، من خلال هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وعدم احترام مبدأ التداول السلمي على السلطة، بالإضافة إلى صفة المركزية التي تميز الطابع الإداري للنظام السياسي الجزائري.[2]
- غياب إرادة حقيقية لدى الدولة لتحويل الحريات إلى مطلب اجتماعي حقيقي والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري، ويعود خاصة إلى ذهنية الحاكم الذي يرى في هذه الحريات فتحا أمام تجديد القيادات وهذا ما يتنافى مع ذهنياته.[3]
- ضعف المؤسسة التشريعية في الحياة السياسية، حيث أنها تعتبر إحدى أهم القنوات الرئيسية التي تربط الدولة بالمجتمع، ولكن السلطة تستخدمها بما يضمن تكريس الأوضاع القائمة واحتكار السلطة.[4]

2- المعوقات الثقافية والاجتماعية: هناك الكثير من المعوقات المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والقيم الثقافية التي تشكل حاجزا في تحقيق فعالية التنمية السياسية، ناتجة عن اعتبارات بيئية واجتماعية وللتقاليد السائدة، مما يعرض قرارات التنمية السياسية للابتعاد عن مسارها الصحيح ومن بين هذه المعوقات:

- ضعف وعي المواطنين وضعف الاتجاهات الثقافية للمجتمع، إلى جانب عدم الاعتراف بالمشكلات وإخفاء الأخطاء أمام الرأي العام، وهذا خوفا من السمعة السيئة، ويعتبر هذا الفشل بالطبع سلبيا في وجه خطط وإستراتيجيات التنمية السياسية.[5]

---

[1] عمر مرزوقي، (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، إشكالية الدور)، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد588، 2019/10/15م، ص246، مقال منشور في الموقع: https://www.politics.com%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%، تم التصفح يوم: 2020/08/03م، على الساعة: 22:30h.

[2] محمد حفاف، مرجع سابق، ص190.

[3] ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص276.

[4] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص129.

[5] جهيدة ركاش وإلياس قسايسية، مرجع سابق، ص7.

- الاختلال القائم في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، ويبدو ذلك بوضوح أكبر من خلال تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة.[1]
- ثقافة الخضوع والتسلط: تجعل الفرد متعودا على سلوك معنوي بطريقة آلية تبعده عن استخدام عقله وعن الإرادة في تغيير الوضع الاجتماعي، بالإضافة إلى عامل التبعية الذي تلعب العائلة دور كبير في تعويد الطفل وتغذيته بقيم التبعية ومواقفها.[2]
- افتقار منظمات المجتمع المدني للأشخاص ذوي الكفاءة الذين يمكن أن يضحوا بوقتهم وعملهم ومصلحتهم الخاصة في سبيل الشأن العام.[3]

3- المعوقات الاقتصادية:

- مصادر الدعم المالي والتمويل: فقد ارتبط قيام وإنشاء منظمات المجتمع المدني بتوفير الدعم المادي سواءً من المؤسسات والهيئات الحكومية أو الأهلية أو فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الأعضاء والمنتسبين والأشخاص المستفيدين من عمل لتلك الجمعيات والمنظمات والتي تعتبر مصدرا للتمويل الذاتي رغم محدوديته، كما أن الدعم الحكومي لتلك المؤسسات لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة، ولهذا لم يحدث توازن في تقديم الدعم المالي.[4]
- عدم إشراك شركاء التنمية مثل منظمات المجتمع المدني والمنظمات العمالية ووسائل الإعلام في صنع السياسات وعملية التخطيط التنموي، مما يؤثر على نوعية السياسات التي يتم اعتمادها وعلى فعالية تنفيذها.[5]
- ضعف التشبيك: انعدام أو ضعف التنسيق والتعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني الجزائري، خاصة في نطاق الأنشطة والبرامج المتشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات، وتظهر منظمات

---

[1] المرجع نفسه، ص7.

[2] ليلى عمارة، مرجع سابق، ص81.

[3] ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص282.

* **التشبيك:** هو عبارة عن آلية تنظيمية تسعى من خلالها منظمات المجتمع المدني إلى تنسيق وتعبئة الجهود والمواقف والموارد باتجاه تحقيق أهداف هذه المنظمات، ولأن فعل وتأثير منظمة منفردة يكون تأثيرا بسيطا، فإن استجماع القوة والتلاحم بين مجموعة من المنظمات التي قد تتشابه في أهدافها يصبح عملها الجماعي أكثر إيجابية وفاعلية، أنظر محمد أبو العلا، التشبيك الإلكتروني بين المنظمات الأهلية، ط1، البحرين، المكتب التنفيذي، 2014م، ص17.

[4] محمد قرزيز ومريم يحياوي، مرجع سابق، ص ص11-12.

[5] أجندة 2030، "دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030م"، مقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية في القاهرة، 3-4 يوليو 2017م، ص2.

المجتمع المدني في الجزائر أنها أقل ميلا إلى التعاون مع غيرها من المنظمات من خلال غياب مظاهر التشبيك وافتقار الساحة الجزائرية إلى شبكة أو تحالفات مدنية.[1]

- قلة الترشيد في استخدام الموارد، إذ تقوم بعض المنظمات بإنفاق مبالغ طائلة على الإعلانات (الكتيبات، المطبوعات، المطويات....) وإن كانت هذه الجوانب مهمة للمنظمة. إلا أن الإنفاق الشديد عليها يبدد الأموال التي تم جمعها، ويجعل المتبرعين يشككون في الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.
- الإمكانيات غير مستخدمة الاستخدام الأمثل، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر متحددة للدخل.[2]
- غياب نص تشريعي يسمح لتنظيمات المجتمع المدني في المشاركة في العملية الاقتصادية بصفة عامة، إذ أن النصوص التشريعية ذات طابع اجتماعي وثقافي.

4- المعوقات التنظيمية:

- عدم الفصل بين المصالح الشخصية والعامة، إذ يؤدي الاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب المصالح العامة إلى عجز المؤسسة عن تحقيق أهدافها.
- عدم وضع تصورات مستقبلية واضحة المعالم، إذ يؤثر ذلك في تحقيق المنظمة لأهدافها وعدم السعي إلى تطويرها بصورة دائمة ومستمرة.
- التحيز لفئات معينة مما يؤدي إلى توجيه خدمات المنظمة إلى أشخاص يعينهم على حساب الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية والإحباط في نفس الوقت.
- مشكلات تدني نسب العضوية ونسب المشاركة في اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة، مما يؤثر على بقاء أعضاء مجلس الإدارة في مراكزهم لسنوات طويلة، وبالتالي يصبح عامل التجديد والتغيير غائب.
- غياب روح العمل الفريقي داخل منظمات المجتمع المدني، إذ لا تزال عقلية الاعتماد على الفرد هي السمة الغالبة في أغلب المنظمات.
- القيادة الإدارية غير الفعالة، فمن الخطأ أن تكون القيادة في يد فرد أو عدة أفراد قلائل خشية تحول القيادة إلى سلطة متعسفة.[3]

[1] محمد حفاف، مرجع سابق، ص ص196-197.

[2] عبد الرحمان صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان، مرجع سابق، ص78.

[3] عبد الرحمان صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان، مرجع سابق، ص78.

- عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على إيجاد إستراتيجية جديدة في التعامل مع السلطات العمومية، وتقليص نزعة الاتكال دوما على مساعدتها، وذلك بغية ضمان نوع من الاستقلالية في نشاطها.
- تتميز جل منظمات المجتمع المدني بصغر حجمها وانغلاقها على نفسها ولا تهتم بمجالات الانفتاح ولا بالشراكة بصفة عامة.[1]
- غياب الشفافية داخل منظمات المجتمع المدني.
- التركيبة الاجتماعية والثقافية لمنظمات المجتمع المدني القائمة على الأبعاد القبلية، العشائرية، العرقية، الإثنية، الدينية والطائفية... الأمر الذي أثر ومازال يؤثر سلبا على فعالية أدائها لدورها.[2]

المطلب الثاني: آفاق تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني الجزائري

على الرغم من عدم سهولة تحديد إطار واضح ودقيق للمبادئ والمفاهيم التنموية والتمكينية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون بذل الجهد اللازم لتحديد رؤية تنموية تمكينية واضحة، لأنها تبقى شرطا ضروريا لا غنى عنه لنجاح وتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية.[3]

1- الآفاق السياسية والتشريعية:

أ- الإصلاح التشريعي: هناك العديد من الأسباب التي تدعو الدول لأن تنص قوانين تضمن وجود قطاع مدني قوي ومستقل، وأهم هذه الأسباب حماية حريات التعبير والاجتماع والتجمع السلمي المعترف بها دوليا، كما أن هناك عدد من الأسباب الأخرى الكامنة وراء ما يدعو المجتمعات إلى وجوب تبني القوانين التي تساند قطاعا حيويا ومستقلا من المنظمات المدنية الرسمية، والتي تتمثل في تشجيع التعددية وتروج لاحترام حكم القانون وتدعم الديمقراطية.[4]

إنه من الضروري إعادة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، بما يضمن الاستقلالية النسبية لهذه لمنظمات. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.[5]

---

[1] ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص ص278-279.

[2] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص17.

[3] محمد حفاف، مرجع سابق، ص197.

[4] معهد المجتمع المدني المنفتح والمركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح، دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني، جمعية الأمل العراقية، 2007م، ص16.

[5] أحمد لدرم، منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية، جامعة الشلف (الجزائر)، ص10.

إعادة النظر في الأطر القانونية والمؤسسة التي تحكم سير عمل منظمات المجتمع المدني، مع وضع حد للفساد السياسي والإداري، لأن كلاهما مسألة وثيقة الارتباط بموضوع المجتمع المدني.[1]

كما يتوجب على الحكومة تغيير نظراتها اتجاه منظمات المجتمع المدني، وعدم اعتبارها على أنها منظمات معارضة للحكومة، وبدلا من ذلك النظر إليها على أنها منظمات تنموية تقدم خدمات عامة للشعب والحكومة، فهي تؤمن حق المواطن في المشاركة وترفع المطالب والاحتياجات ذات الأولوية، وفي مقابل ذلك يجب على هذه المنظمات أن تتقيد بأحكام الدستور، وألا تبحث عن الكسب المادي من خلال العمل الجمعوي.[2]

تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني، إذ يتطلب تقوية المجتمع المدني وتحولها إلى مؤسسات حقيقية أن تتوافر لها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها كمؤسسة مثل توفير البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني، ووجود نظام أساسي يتضمن شروط العضوية وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار، وكذلك تحقيق الديمقراطية الداخلية.[3]

إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يقوم برصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، ويطرح السبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.[4]

إعادة النظر في قانون (06/12) المنظم للجمعيات، حيث أن المشرع قد سعى إلى أحكام الرقابة على العمل الجمعوي، وهذا يتعارض مع بنود والاتفاقيات والصكوك الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي التي وقعت عليها الجزائر، كما أن المشرع مازال ينظر إلى دور الجمعيات بعين الريبة لا أساس الشريك.[5]

ب- الإصلاح السياسي: إذ أن الإصلاح مطلوب من أجل حيوية وفعالية منظمات المجتمع المدني الجزائري في مختلف المجالات، حيث أن مجموعة الإصلاحات يمكن أن تساند المجتمع المدني بنيويا ووظيفيا، وتعمل على زيادة قدراته زيادة جوهرية من ناحية تنشيط أفضل الآليات والممارسات (الشراكة، التشبيك، المساءلة.....).[6]

[1] سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مرجع سابق، ص714.

[2] محمد حفاف، مرجع سابق، ص199.

[3] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص134.

[4] سالم ممدوح (محررا)، مرجع سابق، ص280.

[5] بن ناصر بوطيب، مرجع سابق، ص236.

[6] محمد حفاف، مرجع سابق، ص198.

ويمكن تلخيص البيئة السياسية المثلى لشروط النجاح فيما يلي:

– موائمة النظام السياسي بما يتوافق مع التطورات في ممارسة الديمقراطية التشاركية والانفتاح على المتغيرات العالمية، وذلك من خلال تعديلات دستورية ترتكز أساسا على الفصل بين السلطات (خاصة السلطة القضائية عضويا ووظيفيا).

– تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال نصوص دستورية وقانونية تضمن تفعيل قواعد وآليات التشارك (حق المعلومات، التشاور، الحوار، التنفيذ) في كل القطاعات الخدماتية، مما يحد من هيمنة الأجهزة البيروقراطية على برامج التنمية الوطنية.

– اللامركزية: من خلال تحقيق درجة أعلى من اللامركزية في صنع القرار مع مشاركة فعالة للمجتمع المدني.[1]

2– الآفاق الثقافية والاجتماعية: انطلاقا من المسلمة التي تقر بأنه لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة بدون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية، فإن وجود مجتمع مدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة، ويرتبط بنظام القيم لاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية، ونمط العلاقات الإنسانية، ولأن هذه المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين، فإنه يوجد ترابط وثيق بين المؤسسات من جهة والعقلية السائدة في المجتمع من جهة أخرى.[2]

والواقع أنه لكي يمكن تبني مقارنة تنموية تشاركية، لابد من وجود شعب متماسك مرتكز على أساس الاندماج والتلاحم الوطني، فثمة أسباب عديدة تفسر الركود في الدول النامية ومن بينها أن الناس يعيشون منعزلين في جماعات ضيقة خاصة إما دينية أو عرقية أو لغوية أو عائلية، وبالتالي فإنه حتى يتسنى لهؤلاء الشعوب توسيع آفاق حياتهم والاندماج في مهمة مشتركة لأجل التنمية لابد من الوطنية، وهو التوجه الذي عبر عنه "البرتيني" والذي خلص إلى القول بأن: "بلدان العالم الثالث بحاجة إلى قيادة سياسية قادرة على أن تجعل شعوبها ترضى باسم المصلحة العامة العليا، واتخاذ مواقف التشكيك اتجاه السلوكيات السلبية والجمود القديم وأشكال التضامن القديمة".[3]

إن الانخراط في عمل منظمات المجتمع المدني يتطلب وعي وثقافة عامة تسمح بمواجهة المواضيع التي تعتبر من أسس الحريات والديمقراطية، ولا يأتي ذلك بسهولة بل يحتاج إلى تثقيف سياسي وتفعيل مفاهيم المواطنة.

---

[1] مصطفى جليل إبراهيم شمع، (أثر اللامركزية على التنمية الإقليمية)، مجلة المخطط والتنمية، العدد17، 2007م، ص163.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص224.

[3] ناجية حمدي ونصير سمارة، (اللامبالاة في الإدارات الحكومية الجزائرية، دراسة في الأسباب البيئية)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد04، جوان 2015م، ص ص183–184.

فبدون الثقافة السياسية لا يمكن للفرد وللمجتمع المعرفة الحقيقية لقواعد الاختيار والتمثيل الشعبي والنيابي والمحلي، وبالتالي تصبح مفاهيم الشفافية والمراقبة والمحاسبة أمرا صعب التطبيق، من خلال هذه المفاهيم فإن منظمات المجتمع المدني تستطيع عند انتظامها تحت مفاهيم وقيم مدنية وأخلاقية واحدة، دعم الإنسان بالانتقال من الحالة الفردية إلى حالة المواطنة، وتنمية هذا الإنسان من فرد إلى مواطن يتمتع بكافة الحقوق المتوجبة له، ولكن أيضا يلتزم بكافة الواجبات التي تفرضها مواطنيته.[1]

– التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهنا يبرز دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في أبسط الأمور.

– التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية (كمشكلة البطالة والسكن، لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات)، يسهم بشكل كبير في رفع درجة المشاركة والانخراط في التنظيمات الاجتماعية.

– تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة.[2]

3- الآفاق التنظيمية:

- يجب أن تتوفر في تنظيمات المجتمع المدني بعض السمات، حتى تكون أكثر فاعلية ومن بين هذه السمات: التنظيم الذي يعتبر مهما جدا ولابد منه. كما يجب أن تكون لها أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها من خلال استقلالها بالقرار الذي هو خاصية أخرى، أي أنها تصبح سيدة نفسها في اتخاذ كل ما تراه يخدم مصلحتها، بحيث لا تكون خاضعة أو مجرد أداة تدار من قبل منظمة أخرى، بل يجب أن تمارس ضغطا بفعل قوتها وتفردها بإرادتها عندما تسعى إلى الضغط على السلطة الحاكمة.[3]
- تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات، والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته، لاسيما في الجزائر، حيث نلاحظ التشتت في عملية بناء القدرات، فهو لا يشمل التدايب فحسب، وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث، وبناء قواعد البيانات، ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني، والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها على التأثير في السياسات العامة.

---

[1] USAID منهج جامعي حول المجتمع المدني في العالم العربي، التطور، الإطار القانوني، والأدوار، 2013م، ص76.

[2] أحمد لدرم، مرجع سابق، ص ص10-11.

[3] منصور مرقومة وسميحة طري، معوقات التنمية السياسية في الجزائر بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، جامعة الجزائر، ص6.

- التوجه إلى تحقيق الصالح العام، ووضع ضمانات لعدم تحقيق مصالح شخصية لأعضاء مجالس الإدارات، مع احترام مبدأ الشفافية والصراحة والمكاشفة داخل منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع المجتمع والحكومات ومؤسسات التمويل.[1]
- الشمول: من خلال تشييد هياكل تمكن كل فرد بغض النظر عن الثروة والجنس والسن والسلالة والدين من المشاركة بصورة منتجة وإيجابية في الفرص التي تتيحها المجتمعات.[2]
- الممارسة الديمقراطية: وتشير إلى أنه أينما تشكلت منظمات المجتمع المدني، ومهما كان حجمها أو رسالتها أو خصائصها فإنها يجب أن تكون نموذجا يحتذى به للممارسة الديمقراطية، وأن تتيح للمواطنين غرضا لتعلم طريقة اتخاذ القرار الديمقراطي وتعمل على نشر الثقافة الديمقراطية التشاركية.[3]

4- الآفاق الاقتصادية:

- توفير نماذج رائدة في مجالات مكافحة الفقر والبطالة والأمية وتوفير فرص العمل، وإطلاق طاقات عمل ومبادرات المنظمات الغير حكومية.
- تيسير تبادل وتفاعل الخبرات والتجارب مع منظمات المجتمع المدني وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها في عملها التنموي.
- الاهتمام بتوفير التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال حث المتبرعين باستمرار لدعم أعمال المنظمة، وأن يعرف المتبرع المصادر التي سوف تذهب إليها الأموال التي تبرع بها.[4]
- تنظيم برامج ومشروعات وحملات لعملية جمع المال مع الاهتمامات بالدراسات المستقبلية وما تحتاج إليه المؤسسة من أموال في المستقبل.
- ضرورة تخصيص وإدراج نصوص تشريعية تتيح لتنظيمات المجتمع المدني القدرة على المشاركة في العملية الاقتصادية بصفة عامة.
- محاولة القضاء على أشكال الفساد المالي داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها، حيث يشكل الفساد عنصرا رئيسيا في محدودية قدرة مؤسسات المجتمع المدني على القيام بدورها التنموي داخل المجتمع.[5]

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص82-83.

[2] سفيان ريموش، مرجع سابق، ص171.

[3] محمد حفاف، مرجع سابق، ص202.

[4] عبد الرحمان صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان، مرجع سابق، ص80.

[5] USAID منهج جامعي حول المجتمع المدني في العالم العربي، مرجع سابق، ص25.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتناول الجانب التطبيقي من الدراسة، فبعد أن تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري لكل من المجتمع المدني والتنمية السياسية، حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى دراسة حالة أو واقع المجتمع المدني ودوره في تحقيق وتفعيل التنمية السياسية في الجزائر.

تناولنا في بداية هذا الفصل واقع المجتمع المدني في الجزائر، وذلك من خلال التتبع التاريخي للمفهوم، إضافة إلى مكانة المفهوم في الدساتير الجزائرية بداية من دستور 1989م إلى غاية 2012م. لنتطرق بعد ذلك إلى دراسة واقع التنمية السياسية في الجزائر من خلال نفس المؤشرات التي أشرنا إليها سابقا في الفصل الثاني.

لنتناول في نهاية هذا الفصل أهم المعوقات التي تحد من مساهمة المجتمع المدني في العملية التنموية، وما هي آليات وسبل تخطي هذه المعوقات من خلال معالجتنا لآفاق تفعيل الدور الحقيقي لتنظيمات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية.

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الفصل ما يلي:

- إن مفهوم المجتمع المدني في الجزائر قد برز جليا سنة 1989م، خصوصا بعد تبني النظام السياسي الجزائري سياسة التعددية الحزبية والانفتاح السياسي.
- الإصلاحات السياسية التي صاحبت دستور 1989م وما تبعه من تعديلات دستورية، قد عبرت عنها القفزة النوعية والكمية الهائلة في منظمات المجتمع المدني في الجزائر.
- إن اعتماد القانونين (31/90) وكذا (06/12) قد وسعا من مجال خدمات المجتمع المدني في الجزائر لتشمل كل الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية...الخ.
- إن حقيقة الانفتاح الذي عرفته الجزائر والتحول السياسي بداية التسعينات قد سمح بظهور فواعل جديدة على الساحة، لكنه لم يحمل معه ذلك التغيير الجوهري في فتح الفضاء العام وإشراك هذه الفواعل الجديدة جديا في صناعة السياسة العامة.
- إن محدودية دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر يمكن إرجاعها إلى مجموعة المعوقات التي تواجهها هذه التنظيمات من مختلف النواحي، وبالخصوص فيما تعلق بالجانب الإداري والاقتصادي.

الخاتمـــة

خاتمة:

يعد المجتمع المدني أحد الفعاليات الأكثر تأثيرا في عملية التنمية بمعناها الشامل، وإن لم يكن أهم الفعاليات على الإطلاق، مقولة طالما رددت ضمن الخطابات العالمية واقتنعت بها العديد من البلدان والمجتمعات الغربية وحتى العربية. وفي ضوء هذه المقولة سعت الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية وعلى وجه الخصوص في الجزائر. حيث تمثل منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في التنمية السياسية للدولة وفق قواعد ديمقراطية راشحة، فهو يقوم بربط جسور العلاقة بين المواطن والدولة وإدارتا بطريقة سلمية منظمة تسمح بزوال النزاعات الحادة والصراعات العنيفة الهدامة، كما يسهم في التنشئة السياسية للأفراد على قيم المجتمع. وهو يعد شرط أساسي من شروط قيام النظم الديمقراطية.

مع دخول الجزائر في أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية التي بلغت ذروتها بانفجار عنيف أو ما يعرف بأحداث أكتوبر 1988م، اقتنعت السلطة بضرورة التخلي عن الأحادية وخوض تجربة التعددية والانفتاح السياسي. وقد صاحب هذا التحول جملة من التشريعات الرامية إلى توسيع مجال حركة المجتمع المدني، التي أعطت له فرصة لأن يطفو للسطح ويعبر عن نفسه، وهو ما ترجمه الانفجار الهائل في تأسيس الجمعيات لاسيما بعد اعتراف دستور 1989م، بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي في المادة 40 منه.

لكن ما يلاحظ على نشاط مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر أنه يعاني من معوقات عدة، تحد من فاعليته كأداء ووسيلة مطلبية لتحقيق التغيرات اللازمة في البيئة الاجتماعية والسياسية بصفة خاصة، وذلك نتيجة السياسة المنتهجة من طرف السلطة في التعاطي مع منظمات المجتمع المدني والتي تتسم بالارتجالية والمناسباتية. فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم من خلالها على إشراك

خاتمة

كل المؤسسات، وبشكل عام فإن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تعاني العديد من المشاكل والعثرات التي كانت سببا في الوقوف بينها وبين تحقيق التنمية السياسية بالبلاد.

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية المسجلة في تطور نشاط المجتمع المدني سواءً من حيث الكم أو النوع، إلا أن مشاركته في تحقيق التنمية السياسية كان دون المستوى المطلوب حيث سجلت مشاركته بمعدلات ضئيلة جدا يمكن إرجاعها إلى مجموعة من القيود القانونية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تواجهها هذه التنظيمات في الجزائر التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحد من حركيته وإضعاف نشاطه في العملية التنموية بصفة عامة وفي التنمية السياسية على وجه الخصوص.

وعليه في ظل الكثير من التحديات التي تحد من قدرة وفعالية المجتمع المدني في الجزائر في تحقيق التنمية السياسية، فإنه في سبيل تفعيل هذا الدور نشير أن مسؤولية تطور مجتمع مدني تنموي في الجزائر لا تقع على عاتق الدولة وحدها، بل هي مسؤولية مشتركة بين مختلف فواعل وقوى المجتمع، ومنه فإننا سنحاول تقديم بعض التوصيات لعلها تسهم في تطوير العمل التنموي لمنظمات المجتمع المدني بالجزائر ومنها:

- ضرورة وجود مناخ يتميز بالاستقلالية والقدرة على التمويل والاستمرارية مما يتيح المجال أكثر أمام منظمات المجتمع المدني للتحرك بحرية والقدرة على اتخاذ القرار للضغط على السلطة.
- وجوب رفع القيود القانونية والإدارية التي تعرقل نشاط مؤسسات المجتمع المدني للسماح لها بالاضطلاع بوظائفها المختلفة.
- ضرورة التنسيق والتشبيك وتوحيد الجهود بين مختلف قوى المجتمع المدني مما يجعل العمل متضامنا ومتماسكا ومتناسقا.

– إنعاش المناخ الديمقراطي والحرص على بناء ديمقراطية فعلية تمكن من حرية التعبير والرأي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية...

– تأهيل وتدريب قيادات ومنظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق الأساليب الحديثة في المهارة والقيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة.

– قدرة تشكيلات المجتمع المدني على بناء ذاتها بناءً صلبا منسجما بعيدا عن الحسابات الضيقة والعلاقات العشائرية والمذهبية والزبائنية التي قد تعصف بهياكله ومؤسساته، وقدرته على بناء هيكلي وأداء وظيفي يستجيب للطموحات الداخلية ويواكب مختلف التغيرات الخارجية.

– إزالة العراقيل وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني لأن التنمية الفعلية تقتضي المشاركة الفعلية لكل من النساء والرجال على حد سواء.

الملحق

الملحق رقم 01: جدول يبين التطور المتزايد للجمعيات، وذلك حسب وزارة الداخلية والجماعات المحلية لكل سنة

السنة	عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة في كل سنة
1989	81
1990	51
1991	135
1992	92
1993	63
1994	70
1995	74
1996	12

الملحق رقم 02: جدول يوضح العدد الإجمالي للجمعيات (الوطنية والمحلية)

السنة	العدد الإجمالي للجمعيات	نسبة الزيادة بالنسبة للسنة الفارطة
1997	48201	3825
1998	52026	14205
2002	66231	7014
2003	73245	5704
2006	78949	2051
2008	81000	9618
2011	90618	–

الملحق رقم 03: جدول يمثل نسبة المشاركة في الجزائر في سنوات مختلفة

السنة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الأصوات المعبر عنها	نسبة المشاركة
2002م	1795100	741000	%46
2004م	18097255	10508777	%58.07
2007م	18761084	6692891	%35.67
2009م	20595683	15351305	%74.11
2012م	21645841	9634979	%43.14

الملحق رقم 04: يمثل القانون العضوي 06/12 المتعلق بالجمعيات

– وبمقتضى القانون رقم 10–01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،

– وبمقتضى القانون رقم 11–10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

الموضوع والهدف ومجال التطبيق

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.

المادّة 2 : تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمّع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة.

ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

يجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع.

غير أنه، يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادّة 3 : تعتبر الاتحادات والاتحاديات أو اتحاد الجمعيات المنشأة سابقا، جمعيات بمفهوم هذا القانون .

كما تحوز صفة الجمعية بمفهوم هذا القانون، الجمعيات ذات الطابع الخاص المنصوص عليها في المادة 48 من هذا القانون.

الباب الثاني

تأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها

الفصل الأول

تأسيس الجمعيات

المادّة 4 : يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا :

– بالغين سن 18 فما فوق،

– من جنسية جزائرية،

– متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية،

– غير محكوم عليهم بجناية و/أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية، ولم يرد اعتبارهم بالنسبة للأعضاء المسيرين.

المادّة 5 : يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الخاص أن يكونوا:

– مؤسسين طبقا للقانون الجزائري،

– ناشطين عند تأسيس الجمعية،

– غير ممنوعين من ممارسة نشاطهم.

من أجل تأسيس جمعية، تمثل الشخصية المعنوية من طرف شخص طبيعي مفوض خصيصا لهذا الغرض.

المادّة 6 : تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين. ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي.

تصادق الجمعية العامة التأسيسية على القانون الأساسي للجمعية وتعين مسؤولي هيئاتها التنفيذية.

يكون عدد الأعضاء المؤسسين كالآتي :

– عشرة (10) أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية،

– خمسة عشر (15) عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية، منبثقين عن بلديتين (2) على الأقل،

– واحد وعشرون (21) عضوا بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات، منبثقين عن ثلاث (3) ولايات على الأقل،

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- أبو شنب جمال، الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د.س).
- أدولف فرانك، المجتمع المدني –النظرية والتطبيق السياسي–، تر: عبد السلام حيدر، القاهرة، مركز المحروسة، 2009م.
- بشارة عزمي، المجتمع المدني –دراسة نقدية–، ط3، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م.
- بن سعيد العلوي سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م.
- حسن إيمان، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ط2، البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017م.
- حميد رشيد عبد الوهاب، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، سوريا، دار المدى للثقافة والنشر، 2003م.
- خالد حامد، المجتمع المدني والسلطة والشرعية، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2018م.
- خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة، اشتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.
- زمام نور الدين، القوى السياسية والتنمية –دراسة في علم الاجتماع السياسي–، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.
- الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي –الأبعاد المعرفية والمنهجية–، القاهرة، دار المعرفة الجماعية، 2002م.
- الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية –دراسة في الاجتماع السياسي الأدوات والآليات–، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2002م.
- سالم ممدوح (محررا)، المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004م.
- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي –المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات–، الجزائر، 1997م.
- الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م.
- الصوراني غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، فلسطين، مركز دراسات الغد العربي، 2004م.

– عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا، برلين (ألمانيا)، المركز الديمقراطي العربي، 2017م.
– عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني –قراءة أولية–، القاهرة، مركز المحروسة، 2004م.
– عوض محسن وخميس كرم (محرران)، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2013م.
– العيثاوي وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م، برلين (ألمانيا)، المركز الديمقراطي العربي، 2018م.
– غربي محمد وآخرون، المجتمع المدني العربي في ظل العولمة من الإقليمية إلى العالمية، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، 2017م.
– الغزالي حرب أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987م.
– فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م.
– لطاد بن محرز ليندة، المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية دراسة تطبيقية الجزائر نموذجا، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2016م.
– لونيسي رابح، رؤساء الجزائر في ميزات التاريخ، الجزائر، دار المعرفة، 2009م.
– المديني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي –دراسة–، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1997م.
– مراد علي عباس، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009م.
– مقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية، الجزائر، حركة مجتمع السلم.
– منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دهوك، مطبعة زانا، 2007م.
– ناجي عبد النور، مدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار العلوم، 2007م.
– وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م.
– ياسر صالح وآخرون، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، الأردن، 2012م.

ثانيا: المجلات والمقالات

- أبو هزيم طارق زياد، (المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية –مقاربة سياسية–)، المنارة، العدد (1/أ)، المجلد23، 2017م.

- أحمد حسن عائشة، (التغيير السياسي المعاصر –من خلال فقه الأولويات–)، المجلة الجامعة، العدد18، 2016م.

- بلمولاي بدر الدين، (دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسة السياسية)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة (الجزائر)، العدد29، جوان 2017م.

- بن جمعان محمد سالم، (دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية)، مجلة الأندلس، العدد5، المجلد9، 2015م.

- بن ناصر بوطيب، (النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون (06/12))، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد10، جانفي 2014م.

- بوسقيعة سليم، (الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها)، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة2، العدد11، مارس 2015م.

- بوقنور إسماعيل، (التخلف السياسي في الدول العربية، المعايير الدولية والمقارنات الإقليمية)، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قالمة (الجزائر)، العدد9، جوان 2013م.

- بولعراس فتحي، (الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد35، 2012م.

- حمدي ناجية وسمارة نصيرة، (اللامبالاة في الإدارات الحكومية الجزائرية، دراسة في الأسباب البيئية)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد04، جوان 2015م.

- حميدشة نبيل، البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة –النظرية والواقع–.

- حوحو أحمد صابر، (مبادئ ومقومات الديمقراطية)، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد5.

- خالد رسول عابد، (مسارات التنشئة السياسية في إقليم كوردستان–العراق بين التعبئة الحزبية والتأهيل الديمقراطي)، مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق، العدد3، المجلد2، 2016م.

- زريقة يسرى ودنورة أمجد بهجت، (دور القنوات الفضائية في التنشئة السياسية –دراسة ميدانية في مدينة اللاذقية–)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد5، المجلد38، 2016م.

- الزيودي ماجد محمد، (تطور جماعة الرفاق في المجتمعات العربية المعاصرة ودلالاتها التربوية – رؤية تحليلية–)، مجلة العلوم التربوية، جامعة طيبة، العدد4، الجزء1، أكتوبر 2016م.

– شاكر مهدي ماجدة، (الدولة والمجتمع المدني)، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، العدد96.

– الشرعة ناصر إبراهيم وآخرون، (دور المدرسة في التربية السياسية لطلبة المرحلة الثانوية بالأردن)، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد37، 2015م.

– شطب عيدان المجمعي محمد، (النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد4، السنة الأولى.

– شمع مصطفى إبراهيم جليل، (أثر اللامركزية على التنمية الإقليمية)، مجلة المخطط والتنمية، العدد17، 2007م.

– صوفي عثمان عبد الرحمان وعرفات محمود محمود، (دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات))، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

– عربي مسلم بابا، (محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي)، دفاتر السياسة والقانون، العدد9، جوان 2013م.

– العمارين يحيى، (أثر استخدام المدخل البيئي في تدريس علم الأحياء، طلبة الصف الثامن من التعليم الأساسي على تنمية اتجاهاتهم نحو البيئة)، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد2، المجلد28، 2012م.

– العيدي صونية، (المجتمع المدني..المواطنة والديمقراطية –جدلية المفهوم والممارسة–)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العددان2 و3، جانفي–جوان 2008م.

– غتيمي آلاء مختار حسن، (إدراك الطفل للمفاهيم السياسية في ضوء مصادر التنشئة السياسية)، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، العدد17، ج2، 2016م.

– فراحي محمد، (التنمية السياسية ومكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد: الجزائر نموذجا)، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مجلة علمية سياسية تصدر عن مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد1، جويلية 2017م.

– كاهي مبروك، (التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع)، مجلة تحولات، العدد الافتتاحي، يناير 2018م.

– كربوسة عمراني، (المجتمع المدني في ظل الحراك العربي... أي دور؟ بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد16، سبتمبر 2014م.

– لعجال أعجال محمد لمين، (إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد12، نوفمبر 2007م.
– مباركية منير، (علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر)، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011م.
– المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الخلفية التاريخية للبعد التعددي للظاهرة الحزبية في الجزائر)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، العدد8، 2017م.
– معهد المجتمع المدني المنفتح والمركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح، دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني، جمعية الأمل العراقية، 2007م.
– المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، قراءة نظرية التغيير السياسي –المفهوم والأبعاد– ، أفريل 2016م.
– مفتاح عبد الجليل، (دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي)، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد5، مارس 2010م.
– مهدي كاظم علي، (التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003م)، مجلة الدراسات الدولية، العدد56.
– موازي بلال، (الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية)، مجلة جيل السياسة والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد1، يناير 2015م.
– ناجي عبد النور، (دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر –دراسة حالة الأحزاب السياسية–)، مجلة المفكر، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد3.
– هشام عبد الكريم، (دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي)، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة (الجزائر)، العدد7.

ثالثا: المذكرات

– أمهيس صبرينة وبانون لامية، (المجتمع المدني في الجزائر –أي تأثير في مجال حقوق الإنسان؟–)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون العام، جامعة بجاية (الجزائر)، 2017م–2018م).
– بن قفة سعاد، (المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا (1962م–2005م))، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2011م–2012م).

– بن كادي حسن، (التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها –دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية–)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007م–2008م).
– بوقرة عيسى، (إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر (1989م–2015م))، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2014م).
– بوليفة محمد والغول علاء الدين، (دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة ورقلة، 2012م–2013م).
– بياضي محي الدين، (المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2011م–2012م).
– حفاف محمد، (دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية –مطلع الألفية–)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة (الجزائر)، 2016م–2017م).
– حوامد كريمة، (دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية –دراسة ميدانية بجامعة باتنة–)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، 2008م).
– شاوش جهيدة اخوان، (واقع المجتمع المدني في الجزائر –دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة نموذجا–)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2014م–2015م).
– شيخ علي ناصر محمود رشيد، (دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، طرابلس، 2008م).
– طاشمة بومدين، (إستراتيجية التنمية السياسية –دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر–)، (أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006م–2007م).
– طالبي دنيا، (دور الإصلاحات السياسية في تطوير التنمية السياسية في الجزائر من (2008م–2016م))، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة أم البواقي (الجزائر)، 2016م–2017م).
– عبد اللاوي عبد السلام، (دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، 2010م–2011م).

- عدوم حميدة، (التنمية السياسية في الجزائر (1989م-2012م))، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة أم البواقي، 2014م-2015م).
- عمارة ليلى، (دور المجتمع المدني في التنمية السياسية)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2012م-2013م).
- قصري فريدة، (التنشئة السياسية في ظل عولمة حقوق الإنسان)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009م-2010م).
- قنفود مرزاق، (دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الدستوري الديمقراطي التونسي-)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، 2011م-2012م).
- المداح فاطمة الزهراء، (المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مستغانم (الجزائر)، 2015م-2016م).

رابعا: الملتقيات

- حشمون محمد، (المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية)، (مداخلة في المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلم الأهلي، طرابلس، 19-21 مارس 2015م).
- ساحلي مبروك، (دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر)، (ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية، جامعة الجزائر، 7-8 ديسمبر 2011م).
- عياد محمد سمير، (إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي)، (مداخلة في ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر -واقع وتحديات-، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، 2008/12/16م).
- الكواري علي خليفة، (الانتقال للديمقراطية في الدول العربية)، (محاضرة أعدت للقاء منتدى الفكر العربي "المؤتمر الشبابي الخامس 2012م= المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي"، عمان، 09-11 ديسمبر 2012م).
- محرز نور الدين وعايدة لياس، (الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر)، (مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع خلال الفترة 23-25 نيسان 2019م، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية).

– مرسي مشري، (التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر)، (دراسة في آلية تفعيله، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية، الجزائر، 20 أوت 2008م).

خامسا: الوثائق الرسمية

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السلطة التشريعية، قانون الجمعيات (06/12)، 2012م، (الجريدة الرسمية، العدد2، 2012م).

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02–03 المؤرخ في 2002/06/10م، (الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 1996/12/08م).

سادسا: الدراسات والتقارير

– USAID منهج جامعي حول المجتمع المدني في العالم العربي، التطور، الإطار القانوني، والأدوار، 2013م.

– أجندة 2030، "دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030م"، مقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية في القاهرة، 3–4 يوليو 2017م.

– إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 28 فيفري 2016م.

– تاجي الغزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق.

– دليل علمي للمجتمع المدني، "الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة"، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، أكتوبر 2014م.

– علياء العزي، الإعلام العربي والتنمية السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017م.

– مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: التقرير الإستراتيجي العربي، 2002م–2003م.

سابعا: المحاضرات

– بلحاج صالح، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر.

– بودرهم فاطمة، (محاضرات في مقياس التنمية السياسية)، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2018م–2019م.

– بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، جامعة الشلف (الجزائر).

– بونوة نادية، (محاضرات في مقياس المدخل إلى علم السياسة)، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2015م–2016م.

- رداوي عبد المالك، (محاضرات في مقياس التنمية الإدارية)، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2017م-2018م.
- ركاش جهيدة وقسايسية إلياس، التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها، جامعة الشلف (الجزائر).
- ريموش سفيان، المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم، حالة الدول النامية (الجزائر)، جامعة جيجل.
- زرارقة فيروز، (دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية)، جامعة سطيف 2.
- زروقي مرزاقة، (محاضرات في مقياس المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2019م-2020م).
- عمر محوز، متغير التنمية السياسية وعلاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية، جامعة وهران.
- قرزيز محمود ويحياوي مريم، (دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتعبير).
- لدرم أحمد، منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية، جامعة الشلف (الجزائر).
- منصور مرقومة وسميحة طري، معوقات التنمية السياسية في الجزائر بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، جامعة الجزائر.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

- المواد (32، 39، 40) من دستور 1989م، منقول من موقع: www.algeriedroite.fb.bz.
- المواد (92، 95، 96) من دستور 1989م، منقول من موقع: www.algeriedroite.fb.bz.
- بلعور مصطفى، "الإصلاحات السياسية في الجزائر (1988م-1990م)"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مقال منشور في الموقع: https://revues-univ-ouargla.dz/inolex.php/numero-01-2009-dafatir/502-1988-1990. تم التصفح يوم: 2020/06/08م، على الساعة: 15:43h.
- حليلو نبيل: "التنمية والثقافة السياسية، أي علاقة؟"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مقال منشور في الموقع: https://revues-univ-ouargla.dz/inolex.php/numero08ssH/67-2013-04-23-10-35-05، تم التصفح يوم: 2020/07/28م، على الساعة: 16:58h.
- شاهر إسماعيل الشاهر، "الديمقراطية وتجلياتها الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها"، مقال منشور في الموقع: http://democraticac.de/?p=45880. تم التصفح يوم: 2020/07/14م على الساعة: 15.20.

– قتيبة قاسم العرب، "دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية"، المركز الديمقراطي العربي، 19 أغسطس 2018م، مقال منشور في الموقع: https://democratio.de/?p=55750، تم التصفح يوم: 2020/08/14م، على الساعة: 08:50h.

– مرزوقي عمر، (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، إشكالية الدور)، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد588، 2019/10/15م، ص246، مقال منشور في الموقع: https://www.politics.com%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%، تم التصفح يوم: 2020/08/03م، على الساعة: 22:30h.

– مغزيلي نوال، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب"، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور في الموقع: democraticde، تم التصفح يوم: 2020/09/07ن على الساعة 00:19.

الفهرس

فهرس المحتويات

التشكرات

الإهداء

مقدمة

الفصل الأول: المضامين المختلفة لمفهومي المجتمع المدني والتنمية السياسية..... 13

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني..... 13

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي المعاصر 13

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني..... 20

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني..... 23

المطلب الرابع: مكونات المجتمع المدني 24

المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياسية..... 27

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية السياسية 27

المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية والمفاهيم المشابهة لها 28

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية 36

المطلب الرابع: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية..... 36

المطلب الخامس: علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية 40

الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في التنمية السياسية..... 46

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في التنشئة السياسية..... 46

المطلب الأول: تعريف التنشئة السياسية 46

المطلب الثاني: قنوات التنشئة السياسية..... 47

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في التنشئة السياسية..... 52

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في المشاركة السياسية..... 55

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية 55

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية 57

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في المشاركة السياسية..... 58

المبحث الثالث: المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية..... 61

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية 61

المطلب الثاني: صور ومبادئ الديمقراطية..... 63

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية 65

الفصل الثالث: واقع مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر 71

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر 71

المطلب الأول: التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر 71

المطلب الثاني: مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية 74

المبحث الثاني: واقع التنمية السياسية في الجزائر 77

المطلب الأول: مؤشرات التنمية السياسية في الجزائر 77

المطلب الثاني: آليات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر 82

المطلب الثالث: مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر 84

المبحث الثالث: معوقات مشاركة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر وآفاق تفعيلها 90

المطلب الأول: معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية 90

المطلب الثاني: آفاق تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني الجزائري..... 94

الخاتمة.....101

الملحق.....105

قائمة المصادر والمراجع 109

الفهرس

الملخص

الملخص:

إن الدور الهام للمجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية وتوفير الشروط الضرورية ينبع من طبيعته، وما تقوم به منظماته من وظائف. ولتحقيق التنمية السياسية في أي مجتمع لابد من وجود مجتمع مدني فعال باعتباره البيئة التحتية للديمقراطية وتنمية روح المواطنة والمشاركة السياسية.

ومما لاشك فيه أن التنمية السياسية من أهم المواضيع التي لها أثر بالغ الأهمية في إرساء البناء المؤسسي للدولة، وعليه تناولت هذه الدراسة دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بالجزائر من خلال الإطار الدستوري والقانوني خاصة في فترة التعددية السياسية، وكذا معرفة واقع التنمية السياسية في الجزائر، وما مدى فاعلية تنظيمات المجتمع المدني في ذلك.

وإجمالا لمسنا أن هناك نوع من المشاركة السياسة للمجتمع المدني في الجزائر في عملية التنمية السياسية، إلا أن هذه المشاركة كانت محدودة لذا فإن تفعيل دور هذه التنظيمات في عملية التنمية السياسية يتطلب توفر مجموعة من الآليات.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني– التنمية السياسية– الديمقراطية– التشبيك– التنشئة السياسية– المشاركة السياسية.

Résume:

Le rôle important dans la réalisation du développement politique et la création des conditions nécessaires découle de la nature des fonctions que sec organisations exercent. Pour parvenir à un développement politique dans toute société, il doit y avoir une société civile efficace. En tant qu'infrastructure de la démocratie et du développement de l'esprit de citoyenneté et de participation politique il ne fait aucun doute que le développement politique est l'une des questions les plus importantes qui ont un impact très important sur l'établissement de la structure institutionnelle de l'État, et donc cette étude a abordé le rôle de la société civile dans le développement politique en Algérie. Par la cadre constitutionnel et juridique, en particulier en période de pluralisme politique, ainsi que par la connaissance de la réalité du développement politique en Algérie et de l'efficacité des organisations de la société civile dans ce domaine.

En générale, nous avons vu une sorte de participation politique de la société civile algérienne au processus de développement politique, car cette participation était limitée. Par conséquent, l'activation du rôle de ces organisations dans le processus de développement politique nécessite la mise en place d'un ensemble de mécanismes.

Les mots clés : Société civile- développement politique- démocratie- réseautage- création politique- participation politique.